

جامعة عمان العربية
كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا
قسم المحاسبة والتمويل

أثر الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة على القرارات الاستثمارية
في سوق الكويت للأوراق المالية

إعداد

سلطان سهو حمدان المطيري

بإشراف

الأستاذ الدكتور نعيم دهمش

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

2006

التفويض

أنا سلطانة سهو حمراء الجربي (الاسم الثلاثي)

أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ
من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو
الأشخاص عند طلبها .

الاسم : سلطانة سهو حمراء الجربي

التوقيع : [Signature]

التاريخ : ١٧ / ١٢ / ٢٠٢٠

قرار لجنة المناقشة

الشكر والتقدير

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

"أثر الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة على القرارات
الاستثمارية في سوق الكويت للأوراق المالية"

وأجيزت بتاريخ 21 / 1 / 2007

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع



اسم الدكتور

الدكتور / سليمان عطية - رئيساً

الأستاذ الدكتور / أحمد الظاهر - عضو

الدكتور / محمد مجيد سليم - عضو

الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للمرحوم

بإذنه تعالى

الأستاذ الدكتور نعيم حسني دهمش

الذي أشرف على هذه الرسالة ولم يبخل بجهده أو نصيحة وكان مثلاً للعالم المتواضع، وأدعو له بالرحمة وبالجنة ونعيمها حيث لم يمهل الأجل المحتوم ليرى ثمرة ذلك الجهد المتواضع.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري لأساتذتي في كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا بجامعة عمان

العربية

لما بذلوه من جهد لوصولي إلى هذه الدرجة من العلم والمعرفة

كما أخص بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

د. سليمان عطية

أ. د. أحمد الظاهر

د. محمد مجيد سليم

الإهداء

الى من استمدت منه رضاه وقوتي وعزيمتي...
الى من علمني أن العلم والصدق والأمانة شرف الإنسان...

والدي

الى رمز الحنان والدفء والعطاء...
الى من منحني كل حنان الأرض...
الى من لن يصف حبي لها قلم...
الى من كنت في عينيها دمعة... وفي قلبها خفقة... وعلى لسانها دعاء...

والدتي

إليهما أدعو
" وقل رب ارحمها كما ربياني صغيراً "
إليهم جميعاً أهدي ثمرة عملي وصادق محبتي.

سلطان سهو

فهرس المحتويات

د.....	الشكر والتقدير.....
ه.....	الإهداء.....
و.....	فهرس المحتويات.....
ح.....	فهرس الجداول.....
ط.....	ملخص الدراسة.....
ك.....	الملخص باللغة الانجليزية.....
1.....	الفصل الأول مدخل إلى الدراسة.....
2.....	1-1 مقدمة:.....
3.....	2-1 مشكلة الدراسة:.....
4.....	3-1 أهمية وأهداف الدراسة:.....
7.....	4-1 فرضيات الدراسة.....
8.....	5-1 التعريفات الإجرائية:.....
9.....	6-1 الأدبيات السابقة للدراسة:.....
26.....	7-1 مميزات الدراسة :.....
27.....	الفصل الثاني إطار إعداد وعرض البيانات والتقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.....
28.....	1-2 المقدمة :.....
39.....	2-2 أهمية وأهداف إعداد ونشر التقارير المالية السنوية :.....
40.....	3-2 مستخدمو البيانات والتقارير المالية :.....
44.....	الفصل الثالث الافصاح في التقارير المالية.....
45.....	1-3 مقدمة.....
46.....	2-3 تعريف الافصاح :.....
53.....	4-3 الإفصاح ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي:.....

59.....	الفصل الرابع منهجية الدراسة وعرض النتائج وتحليلها
60.....	1-4 منهجية الدراسة :
60.....	1-1-4 مقدمة :
60.....	2-1-4 طبيعة وإطار الدراسة:
60.....	3-1-4 مجتمع الدراسة:.....
60.....	4-1-4 عينة الدراسة:.....
61.....	5-1-4 أساليب جمع البيانات ومصادرها:.....
63.....	6-1-4 التصميم الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات:
65.....	7-1-4 خصائص عينة الدراسة:.....
70.....	8-1-4 التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات.....
88.....	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
89.....	1-5 النتائج :
90.....	2-5 التوصيات:
91.....	قائمة المراجع.....
91.....	أولاً: المراجع العربية:.....
95.....	ثانياً: المراجع الأجنبية:
99.....	الملاحق.....

فهرس الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
79	توزيع عينة الدراسة تبعاً للجنس	(1-4)
80	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	(2-4)
81	عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة	(3-4)
82	التخصص العلمي لعينة الدراسة	(4-4)
83	متوسط أعداد القرارات الاستثمارية المتخذة خلال الشهر من قبل عينة الدراسة	(5-4)
85		(6-4)
87		(7-4)
88		(8-4)
90		(9-4)
92		(10-4)
94		(11-4)
95		(12-4)
96		(13-4)
97		(14-4)

ملخص الدراسة

أثر الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة على القرارات الإستثمارية في سوق الكويت
للأوراق المالية

إعداد الطالب

سلطان سهو حمدان المطيري

بإشراف

الأستاذ الدكتور نعيم دهمش

سعت هذه الدراسة للتعرف على المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية والتي يهتم بها
ويستخدمها المستثمرون في سوق الكويت للأوراق المالية سواء المستثمر الفرد أم المستثمر المؤسسي والتي
يرون ضرورة الإفصاح عنها لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لذا فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على أهمية
البيانات والتقارير المالية وتباين ذلك بين كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي ومدى اعتماده عليها في
القرارات الإستثمارية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التحقق مما يلي:

1- بيان مدى الكفاية في الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها البيانات والتقارير المالية لاحتياجات
المستثمرين من الأفراد والمؤسسات لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

2- التعرف على الأهمية النسبية لبنود المعلومات التي تتضمنها في التقارير المالية السنوية والتباين في ذلك
بين كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي قبل اتخاذ القرارات الإستثمارية.

3- هل يعتمد المستثمرون في بورصة الكويت على البيانات والتقارير المالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية

؟

4- التعرف على مدى استخدام وتحليل النسب المالية والتباين في ذلك بين كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في درجة اعتمادهم على ذلك قبل اتخاذ قراراتهم الإستثمارية.

5- التعرف إلى مدى قيام كل من المستثمر الفرد أو المؤسسي باستشارة الخبراء والمحللين الماليين قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وقد تم توزيع عدد (500) استبانة على عيني الدراسة كما يلي:

أولاً: المستثمر الفرد:

أ- (200) استبانة للمستثمر الفرد (ذكر)

ب- (200) استبانة للمستثمر الفرد (أنثى)

ثانياً: المستثمر المؤسسي:

(100) استبانة للمستثمر المؤسسي

وقد تم استخدام بعض المقاييس الاحصائية بالإضافة إلى أساليب إحصائية وصفية.

وقد توصل الباحث كمحصلة لنتائج الدراسة واختبار الفرضيات إلى ما يلي:

1- وجد أثر للإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية وأن المعلومات الواردة في البيانات والتقارير المالية كوحدة واحدة تراوحت بين الاتجاه حول أوافق بشدة وأوافق وأن هناك توافقاً نسبياً لآراء العينة حول أهمية البيانات والتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الكويت لإتخاذ القرارات الإستثمارية سواء للمستثمر الفرد أم المستثمر المؤسسي.

2- تُعد جميع مكونات البيانات والتقارير المالية مهمة لدى كل من المستثمرين سواء المستثمر الفرد أم المستثمر المؤسسي مع اختلاف واضح في تقييم الأهمية النسبية بين كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي .

3- هناك إختلاف واضح بين إتجاهات عيني الدراسة سواء المستثمر الفرد أو المستثمر المؤسسي في استخدام نتائج تحليل النسب المالية في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية ويميل لصالح عينة المستثمر المؤسسي . هناك إختلاف واضح بين إتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات بالاعتماد على استشارة الخبراء والمحللين الماليين قبل إتخاذ القرارات الاستثمارية وتميل لصالح عينة المستثمر المؤسسي.

ABSTRACT

"The influence of Disclosure in financial statements import of the listed companies on investment decisions in Kuwait Stock Exchange"

Prepared by

Sultan Sahoo Hamdan Al-Mutairi

Supervised by

Professor Naim Dahmash

The study aimed to recognize the information held by financial data that have been used and are important for investors in Kuwait Stock Exchange whether for the individual investor or the establishing investor.. So, this study has been written to recognize the importance of financial data reports, and the difference between each of the individual investor and the establishing investor, and how they depend on them for the investment decisions. This study aimed to investigate the following:

- 1- State the completeness in declaring the information that the financial data and reports hold for the needs of the individual's and institutions' investors
- 2- Recognize the rational importance of information held in the fiscal financial reports and the differences between each of the individual investor and the establishing investor before taking the investment decisions.

- 3- Recognize the domain and range of using and analyzing the financial ratios and the differences between each of the individual investor and the establishing investor and how much they depend on that before taking their investment decisions.
- 4- Recognize the domain and range of how much each of the individual investor or the establishing investor consults the financial experts and financial analysts before taking their investment decisions.

A questionnaire of (500) copies was distributed among the study sample which comprised: (200) individual investors (male), (200) for the individual investors (female), and (100) establishing investor.

The researcher attained the following results:

- 1- There is an influence in published financial reports which have been published by the listed companies in Kuwait Stock Exchange, and that the information mentioned in the financial data and reports as one unit ranged between "I hardly agree" and "I agree" in addition there was a rational agreement by the sample about the importance of the financial data and reports published for the listed companies in the such market.
- 2- The whole constitutions of the financial data and reports are important to the individual investor and the establishing investor with a clear difference in evaluating the rational importance by each of the individual investor and the establishing investor.

- 3- There is a clear difference in the tendency (-ies) of the investment class between the individual investors and the investors from institutions in using the result(s) of analyzing the financial ratios, in favor of the establishing investors.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

1-1 مقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهمية وأهداف الدراسة

4-1 فرضيات الدراسة

5-1 التعريفات الإجرائية

6-1 الدراسات السابقة

7-1 ما يميز هذه الدراسة

8-1 محددات الدراسة

1-1 مقدمة:

تقوم الشركات المساهمة في الكويت بدور هام في تحديد ماهية وحجم الأعمال وتوجيه نشاط المستثمرين حيث إنها تمثل منفذاً استثمارياً للأموال التي نتجت من النشاط الاقتصادي في دولة الكويت، وهو الدخل القومي.

وقد ظهر أهمية موضوع الإفصاح في دولة الكويت نتيجة للزيادة المستمرة في عدد الشركات المساهمة العامة وبعد ما يسمى بأزمة سوق المناخ عام (1982م) والتي ألفت بظلال من عدم الثقة على البورصة الكويتية والشركات المطروحة أسهمها من خلالها مما أثر على الاقتصاد بشكل عام وعلى المستثمرين بشكل خاص.

ويلعب مبدأ الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية دوراً هاماً ومحورياً في إعداد البيانات المحاسبية المنشورة، حيث يلقي هذا المبدأ اهتماماً كبيراً سواء من قبل المجمع المحاسبية أم من الجهات الرقابية على المهنة إضافة إلى المستثمرين في البورصة المحلية والبورصات العالمية . هذا وقد صدر قرار وزاري رقم (18/ لسنة 1990م) والذي ألزم على المحاسبين ومدققي الحسابات التقيد بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد البيانات المالية، هذا وقد أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED , 2000) في عام(1999م) مبادئ الحوكمة المؤسسية (corporate governance principles) .

والمعنية بمساعدة كل الأعضاء وغير الأعضاء لتطوير النظم القانونية والمؤسسية لتطبيق المؤسسية بكل الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أم غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من النقاط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل ، حيث صدرت المبادئ الخمسة لتطبيق الحوكمة المؤسسية وهي

الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، وتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم، والحرص على الإفصاح والشفافية، وإعطاء دور لأصحاب المصالح، وتأكيد مسؤولية مجلس الإدارة.

كذلك فقد اقترح معهد التمويل الدولي (INSTITUTE AT INTERNATIONAL FINANCE) في عام (2002م) أن يتم إصدار بنود تشريةية للحاكمية المؤسسية (CODES OF CORPORATE GOVERNANCE)، وتم تضمينها بكل من قوانين أسواق المال والشركات كما يؤكد معهد التمويل الدولي على أنه بالرغم من البنود التشريةية المقترحة فإن الأهمية تكمن في كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي حيث يتعاطم ويبرز دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق المالية وذلك بالارتكاز على دعامين هما الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية السليمة (IIF, 2002).

ومما لا شك فيه أن حملة الأسهم في الشركات ليسوا على مستوى واحد من الوعي والإدراك والقدرة على التنبؤ وفهم وقراءة البيانات المالية، وبالتالي تبرز الحاجة إلى إطار مؤسسي— يضمن لهم العدالة في التعامل وضمان وصول المعلومات والبيانات في الوقت نفسه، وذلك لأن عدم العدالة في توفير ونشر— المعلومات المتعلقة بأداء الشركات ومشاريعها وخططها المستقبلية وكذلك اختلاف سرعة الحصول على المعلومات بين المساهمين في السوق سيؤدي حتماً إلى اتخاذ قرارات بيع أو شراء مكلفة مادياً.

1-2 مشكلة الدراسة:

تهدف التقارير والقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية إلى تقديم المعلومات اللازمة لمستخدميها من المساهمين والمحللين الماليين ومستثمرين متوقعين، لذا فإن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه المساهمين والمستثمرين تتمثل في كيفية الاستفادة من البيانات التي تنشرها الشركات المدرجة في سوق الكويت الأوراق المالية لترشيد قراراتهم الاستثمارية. وعليه تحدد مشكلة البحث في محاولة التعرف على " أثر الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة على القرارات الاستثمارية في سوق الكويت الأوراق المالية".

ويمكن صياغة عناصر مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية :-

1. هل تُعد متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تحتويها البيانات والتقارير المالية مهمة وملائمة إحصائياً من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
2. هل يوجد اختلاف في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تحتويها البيانات والتقارير المالية بين كل من المستثمر الفرد والمؤسسي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
3. هل نتائج تحليل النسب المالية يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية بالنسبة لكل من المستثمر الفرد أو المؤسسي.
4. ما مدى التزام المستثمر الفرد والمؤسسي— باستشارة الخبراء والمحللين الماليين في اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

3-1 أهمية وأهداف الدراسة:

- اكتسبت أهمية التعامل في الأسهم كونها نوع من الأوراق المالية القابلة للتداول، ومما لا شك فيه أن المستثمرين سواء الفرد أم المؤسسي ليسوا على مستوى واحد من الوعي والإدراك والقدرة على التنبؤ وفهم وقراءة البيانات المالية.
- وتتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تهدف إلى التعرف على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها البيانات والتقارير المالية والتي يهتم بها ويستخدمها المستثمرون في سوق الكويت للأوراق المالية سواء المستثمر الفرد أم المؤسسي قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- ومن هنا فإن أهمية الدراسة تكمن فيما يلي:
1. تناولها لموضوع حيوي ومهم في دولة الكويت.
 2. تتناول الدراسة موضوع أهمية الإفصاح في البيانات المالية وآثرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنسبة للمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

3. تُعد هذه الدراسة حسب علم الباحث من الدراسات القليلة التي تركز فقط على معرفة ما يهتم المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية سواء المستثمر الفرد أم المؤسسي- لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

4. تشكل هذه الدراسة رافداً إضافياً للدراسات العلمية التي تمحورت حول أهمية الإفصاح في البيانات والتقارير المالية بالنسبة للقرارات الاستثمارية للمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

إذ تهدف هذه الدراسة للتعرف على المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية والتي يهتم بها ويستخدمها المستثمرون في سوق الكويت للأوراق المالية سواء المستثمر الفرد أم المستثمر المؤسسي والتي يرون ضرورة الإفصاح عنها لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، لذا فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على أهمية البيانات والتقارير المالية وتباين ذلك بين كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي ومدى اعتماده عليها في القرارات الاستثمارية، وبالتحديد فإن أهداف الدراسة الحالية تتمثل فيما يلي:

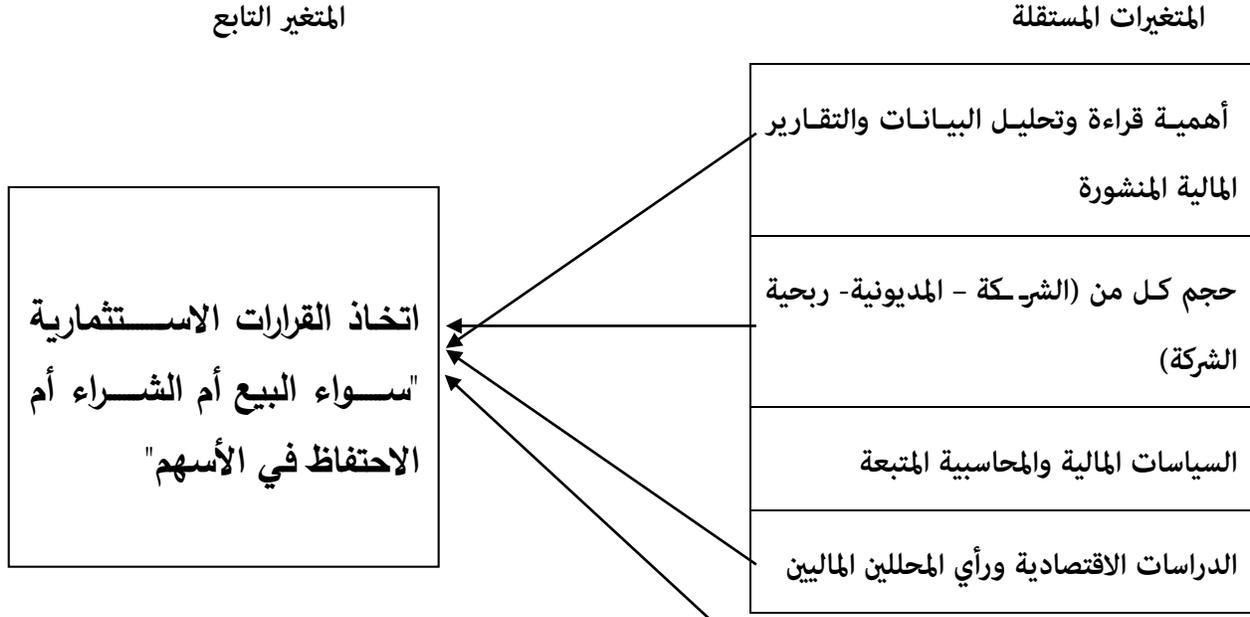
6- التعرف على أهمية البيانات في التقارير المالية بالنسبة للمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي ومدى اعتماده عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

7- بيان مدى الكفاية في الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها البيانات والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

8- التعرف على الأهمية النسبية لبنود المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية السنوية والتباين في ذلك بين كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي قبل اتخاذ قرارات استثمارية.

9- التعرف إلى مدى قيام كل من المستثمر الفرد أو المؤسسي- باستشارة الخبراء والمحللين الماليين قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة :



شكل رقم (1-1) نموذج الدراسة

4-1 فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة باختبار الفرضيات الأساسية التالية :

الفرضية الأولى :

أ- لا يوجد أثر للإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات نحو أهمية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

الفرضية الثانية :

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح في تقييم الأهمية النسبية لمكونات وبنود التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات في تقييم الأهمية النسبية لمكونات التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الفرضية الثالثة :

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح في استخدام نتائج تحليل النسب المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من مؤسسات في استخدام نتائج تحليل النسب المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

الفرضية الرابعة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات بالاعتماد على استشارة الخبراء والمحللين الماليين قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية.

5-1 التعريفات الإجرائية:

1- الإفصاح Disclosure:

" هو توفير المعلومات عن وضع المنشأة الاقتصادي ونتيجة أعمالها بهدف مساعدة مستخدمي البيانات

المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة" (دهمش، 1995، ص 43-50)

2- الإفصاح المناسب : هو الحد الأدنى من الإفصاح الواجب توافره في القوائم المالية كي لا تكون مضللة عند

اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة . (مطر، 2004، 334)

3- القرار الاستثماري:

التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية

مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل

عامل التضخم مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر— المخاطرة والمتمثل باحتمال عدم تحقيق هذه

التدفقات. (موسى، 21، 2001).

4- الأهمية النسبية للمعلومات:

هي الخاصية الحاكمة لكافة الخصائص النوعية للقوائم المالية ويعتمد تطبيقاتها على إعتبارات كمية أو

نوعية أو على كل منها وتحدد هذه الخاصية أهمية أو عدم أهمية المعلومات في القوائم المالية. (حماد،

2002، 87).

5- القوائم المالية:

وهي القوائم التي يقصد بها تزويد معلومات مفيدة وضرورية تتصف بأنها ذات علاقة موثوق بها في

الوقت المناسب، وبذلك تخدم وتلبي أهداف التقرير (الإعلام) المالي (Financial Reporting) وتشمل

قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق المساهمين والملاحظات على

الحسابات (دهمش وآخرون، 2002، 32).

6- حجم الشركة: هو حجم أصول الشركة الثابتة والمتداولة.

7- حجم المديونية: هي الديون والقروض الإئتمانية على الشركة.

8- حجم ربحية الشركة: ما حققته الشركة من ربحية سواء حقيقية أم دفترية.

6-1 الأدبيات السابقة للدراسة:

الأدبيات العربية :

- دراسة مطر "1988م" بعنوان " الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض".

والتي هدفت إلى التعرف إلى مدى أهمية البيانات أو القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت وذلك كمصدر للمعلومات الرئيسة بالنسبة لكل من متخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض ، ثم تحديد العوامل التي تزيد من موثوقية المعلومات المستخلصة منها .

كما هدفت إلى تحديد إطار عام للإفصاح المناسب عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت ، واختبار مدى صلاحية الدليل الكويتي رقم (1) لعام 1986 لتلبية متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة .

أما عن عينة الدراسة فقد تكونت من 300 مفردة تم اختيارها لتمثيل فئتين رئيسيتين بدولة الكويت هما:

- فئة مستخدمي البيانات المالية المدققة مثل (محلي الائتمان ومحلي الاستثمار)

- فئة المهنيين مثل المحاسبين والمدققين .

وقد استخدم الباحث الاستبانة أداة رئيسة للدراسة .

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

أ- لاقت البيانات المالية المدققة كمصدر للمعلومات اهتماماً متفاوتاً من قبل فئتي المستثمرين والمقرضين

ب- تتأثر درجة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية المدققة لهذه البيانات بمجموعة من العوامل وأهمها (سمعة مدقق الحسابات) ونوع الرأي الذي يبديه في تقريره عن هذه البيانات ، ثم تاريخ صدور تقريره عنها .

ج- اتفقت فتتا المستثمرين والمقرضين على بدء تزايد درجة مصداقية البيانات المالية كلما ارتقى مستوى التدقيق الذي تخضع له البيانات .

د- كشفت الدراسة أن الدليل الكويتي رقم (1) لعام 1986 الصادر عن وزارة التجارة في دولة الكويت لا يلبي بالصورة التي صدر فيها شروط الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب توفيره في البيانات المالية المنشورة الصادر عن الشركات الكويتية .

- دراسة " Sowlash" عام 1989م، بعنوان: "اتجاهات المستثمرين في الأسواق المالية العربية في كل من الأردن والكويت ومصر".

وقد قدمت هذه الدراسة في مؤتمر المحاسبة المالية الذي عقد في جامعة اليرموك (الأردن)، حيث تناولت مدى اعتماد المستثمر المؤسسي- والمستثمر الفرد على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومدى التجانس بين الفئتين والأغراض التي يسعون إلى تحقيقها.

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليه- يختلف المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في درجة استفادتهم من المعلومات المالية حيث إن المستثمر المؤسسي- أكثر إدراكاً من المستثمر الفرد لامتلاكه الإمكانيات والقدرات التي تساعد في التحليل واتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى أسس موضوعية.

- يعتمد كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي على المصادر التالية للحصول على المعلومات وبالترتيب:

1. الاتصالات الشخصية.

2. الأشخاص المتخصصين.

3. التقارير الخاصة.

4. القوائم المالية والمنشورة والمدققة.

5. التقارير المنشورة من قبل السوق المالية.

6. الجريدة الرسمية.

- يبحث المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي- على مصادر المعلومات غير المنشورة لأن مصادر المعلومات المنشورة غير كافية وغير منسجمة وغير قابلة للمقارنة ولا تنشر في الوقت المناسب.

- القوائم المالية المنشورة للشركات غير موحدة مما يحد من إمكانية المقارنة بعضها ببعض. ويلاحظ من نتائج هذه الدراسة أنها تدعم الاعتماد على المستثمر المؤسسي- (البنوك والمؤسسات المالية) لإجراء الدراسات المختلفة لتجانس احتياجات هذه الفئة وكذلك التركيز على عدم التأخر في نشر- التقارير السنوية ليتم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

- دراسة "مسودة 1992م"، بعنوان: "مدى اعتماد الشركات المالية (البنوك والمؤسسات المالية) على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للقوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية والعوامل التي تزيد من موثوقية ومصداقية هذه القوائم والتحقق من جدوى وواقعية مفهوم القوائم المالية ذات الأغراض العامة.

وقد شملت الدراسة محلي الاستثمار ومحلي الائتمان في البنوك والمؤسسات المالية والبالغ عددها (21) بنكاً ومؤسسة مالية، حيث تم توزيع (170) استبانة مناصفة بين فئتي العينة لتحقيق أهداف الدراسة.

وقد بينت نتائج الدراسة ما يلي:

أ- عُدت القوائم المالية المدققة من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين، مما يعني إمكانية تدعيم نظام المعلومات المحاسبي من خلال التأثير على محتوى القوائم المالية المدققة لتلائم أغراض مستخدميها.

ب- اتفقت فئتا المستثمرين والمقرضين على أهمية مصادر المعلومات من خلال الاتصال المباشر مع إدارة الشركة ومع المؤسسات والأشخاص وكذلك تقرير مجلس الإدارة.

ج- اتفق المستثمرون والمقرضون على اعتبار العوامل التالية مؤثرة على موثوقية ومصداقية القوائم المالية وهي (سمعة إدارة الشركة ومدقق الحسابات، والسياسات والقرارات التي

نتهجها الإدارة، والسياسات والطرق المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، والمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ومدى ثبات الإدارة في تطبيقها، ونوع الرأي الذي يبديه مدقق الحسابات في تقريره، وحجم الشركة، وتاريخ صدور تقرير مدقق الحسابات).

اتفق المستثمرون والمقرضون على الأهمية النسبية لما نسبته (72%) من بنود المعلومات التي تضمنتها الدراسة باعتبارها ذات أهمية في التأثير على القرارات الاستثمارية والائتمانية.

- دراسة الطحان (1997) بعنوان " درجة أهمية المعلومات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسهم " بالتطبيق على سوق الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

هدفت هذه الدراسة التطبيقية إلى تحديد دور البيانات والمعلومات في ترشيد قرارات تداول الأسهم في السوق الثانوي للإصدار بدولة الإمارات العربية المتحدة ، ومدى كفايتها لتلبية حاجاتهم وأفضل مصادر الحصول عليها ، وذلك من خلال استطلاع وتحليل آراء عينة من المتعاملين في السوق ، ومدى حاجتهم إلى تطوير هذه المعلومات وطريقة نشرها .

واعتمدت الدراسة التطبيقية على التحليل الإحصائي بعد أن تم تصميم استمارة استقصاء تحتوي على عدد من الأسئلة لقياس اتجاهات عينة المستثمرين نحو البيانات والمعلومات وطريق نشرها .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- أن من أهم دوافع الاستثمار في الأسهم هو العائد المتوقع على الأسهم ودرجة الاطمئنان وانخفاض المخاطرة في السوق ، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى العزوف عن التعامل هي انخفاض العائد النقدي الموزع ونقص البيانات والمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار.

ب- تُعد التقارير الشهرية والصحف والمجلات والتقارير السنوية المنشورة والإشاعات في السوق من أهم مصادر المعلومات.

ج- تُعد قائمة الدخل من أهم المعلومات التي ينظر إليها المستثمر ويوليها قائمة المركز المالي .

د- يجب نشر المعلومات على فترات دورية قصيرة حتى تكون المعلومات أكثر ملاءمة لترشيد قرارات المستثمر .

5- دراسة الأمين (1997) بعنوان " الدور الفاعل للمعلومات المحاسبية في سوق رأس المال " بالتطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة ونوعية البيانات المحاسبية وتحديد البيانات ذات الأهمية الخاصة باتخاذ القرارات المختلفة داخل السوق لكي يتم التركيز عليها عند إعداد القوائم والتقارير المالية .

وتمثلت عملية الدراسة بالبيانات المنشورة لعدد من شركات القطاعين الصناعي والخدمي للفترة من 1990 لغاية 1993 . واعتمد الباحث في منهجه على الأسلوب الاستقرائي وأسلوب الاستنباط ، كما اعتمد على دراسة تحليلية للأبحاث النظرية والتجريبية المرتبطة بمجال هذه الدراسة بهدف التوصل للنتائج وتحديد التوصيات .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

أ- يُعد رقم الربح الحالي والربح المتوقع خلال فترات قادمة ، الأهم في تقييم المشروعات وتحديد العلاقة بين العائد وسعر الأسهم .

ب- زيادة نسبة التوزيعات الحالية تؤثر على حملة الأسهم بدرجة أكبر ، لأن قيمتها الحالية أكبر من مثلتها في المستقبل .

ج- البيانات المالية المحاسبية تعبر عن نشاط المشروع وخواصه الأساسية ، لذلك فهي تفيد في التنبؤ بحجم مخاطر السوق لوجود ارتباط بينهما .

وقد دلت هذه النتائج على أن المستثمرين يفضلون الشركات ذات الأرباح المرتفعة وذات الحجم الأكبر ، بينما مقاييس المديونية لا تحتل من اهتماماتهم إلا على القدر الضئيل .

- دراسة دهمش، (1998)، بعنوان "تفسير الأهمية النسبية (المادية) في التقرير (الإعلام) المحاسبي وتدقيق الحسابات".

تطرت هذه الدراسة لمفهوم الأهمية النسبية كونها أمراً جوهرياً في التقرير عن المعلومات المالية ونشرها، حيث تُعد ذات أهمية نسبية إذا كانت تؤثر على قرارات مستخدمي هذه المعلومات والتي تتضمنها القوائم المالية.

كما تتطرق للعوامل المحددة للأهمية النسبية لبند معين وبحجم معين سوف تعتمد على القرينة المحاسبية والمعلومات الأخرى المتوفرة لمستخدمي القوائم المالية.

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن اشتقاق الأدلة الإرشادية للأهمية النسبية من الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- من هم مستخدمو القوائم المالية ذوو العلاقة؟

2- ما هي احتياجاتهم لاتخاذ القرار؟

3- ما هي القرينة الملائمة لتقييم مدى الأهمية النسبية لبند معين؟

4- في أي حدود للقيم يمكن أن تصبح البنود حساسة بلغة الأهمية النسبية؟

كيف يجب تحديد بنود معينة ضمن الحدود الحساسة والإفصاح عنها؟

5- كيف يجب تحديد بنود معينة ضمن الحدود الحساسة والإفصاح عنها؟

كما تطرق دهمش إلى متطلبات الإفصاح كما جاءت وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل عام 1997. وكذلك ركز على معايير التدقيق التي تتطلب من المدقق تقدير الأهمية النسبية عند التخطيط لعملية التدقيق.

- دراسة "Suwaidan and EL-Khoury,2000"، بعنوان "العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة ودرجة المخاطرة".

لقد هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين كمية المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لأربع وثلاثين شركة صناعية أردنية مدرجة في سوق عمان المالي لعام 1995م، ودرجة المخاطرة المرتبطة بأسعار أسهمها. وقد تم استخدام ثلاثة مقاييس لدرجة المخاطرة: المخاطرة النظامية، والمخاطرة غير النظامية، والمخاطرة الكلية، وقد تم قياس الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة عن طريق استخدام نموذج للإفصاح يحتوي على (61) بنداً من المعلومات المتوقع أن تفصح عنها الشركات الصناعية في تقاريرها السنوية.

وتم استخدام بعض المتغيرات (Control Variables)، عدا الإفصاح، والتي وجد أن لها علاقة مع درجة المخاطرة وتشمل هذه المتغيرات حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي (Financial Leverage)، ودرجة المخاطرة في الأرباح (Earnings Beta)، ونصيب السهم من الأرباح الموزعة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإفصاح في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية ودرجة المخاطرة، وقد فسر الباحثان هذه النتائج بأن ذلك قد يشير إلى أن المستثمرين في سوق عمان المالي لا يعتمدون على

المعلومات المتاحة في التقارير السنوية للشركات الصناعية في تقدير مستوى المخاطرة المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن أهم العوامل في التأثير على درجة المخاطرة هو نصيب السهم من الأرباح الموزعة وحجم الشركات.

- دراسة (موسى، 2001)، بعنوان: "تحليل العلاقة بين القرار الاستثماري والمعلومات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية".

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على البيانات والمعلومات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية ذات الأهمية الخاصة من وجهة نظر المستثمرين أنفسهم، وقد جرت الدراسة في جامعة القدس على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية وعددها (43) شركة استخدم

فيها الباحث الاستبانة وتحليل الدراسات السابقة وتوصل إلى أن هنالك أهمية كبيرة لما تتضمنه التقارير المالية من معلومات محاسبية منشورة عند اتخاذهم القرارات الاستثمارية.

- دراسة الهليل (2003)، بعنوان " مدى ملاءمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرار المستثمر في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ملاءمة وكفاية تعليمات الإفصاح رقم (1) لسنة 1998 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية لخدمة قرار الاستثمار بالأوراق المالية في الأردن، كما هدفت إلى التعرف على آراء المستثمرين وشركات الخدمات المالية في مدى التزام الشركات المساهمة بتعليمات الإفصاح المشار إليها ، ومدى أثر هذه التعليمات على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وتأثير ذلك على أسعار الأوراق المالية في بورصة

عمان ، والتعرف على معوقات استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة، من قبل المستثمرين وشركات الخدمات المالية للاستثمار في الأوراق المالية.

وقد تمثل مجتمع وعينة الدراسة من شركات الخدمات المالية المرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية والتي يبلغ عددها 35 شركة، وعينة من المستثمرين المضاربين والمتواجدين بصورة دائمة في مكاتب الوساطة المالية.

وقد اعتمد الباحث على جمع البيانات المتعلقة بالدراسة على الكتب والمراجع والدراسات السابقة كمصدر للمعلومات الثانوية، وأعتمد على أسلوب الاستقصاء من خلال وضع استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة للحصول على البيانات الأولية للدراسة التطبيقية، ووضع نموذج للدراسة يوضح العلاقة بين المتغير التابع وهو قرارات المستثمر في الأوراق المالية في الأردن، والمتغيرات المستقلة المتمثلة بفروض الدراسة.

وكان أهم نتائج الدراسة ما يلي:

أ. ملاءمة تعليمات الإفصاح رقم (1) لسنة 1998 والصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية بدرجة كبيرة لخدمة قرار الاستثمار في الأوراق المالية في بورصة عمان.

ب. كما أظهرت هذه الدراسة عدم كفاية هذه التعليمات لخدمة قرار الاستثمار في بورصة عمان.

ج. بينت الدراسة أن الشركات المساهمة المدرجة لدى البورصة تلتزم بتعليمات الإفصاح لدى أعدادها التقارير المالية المقدمة للمستثمر في سوق الأوراق المالية.

د. هنالك أثر لتعليمات الإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، وتأثير ذلك على أسعار الأوراق المالية في البورصة.

10. دراسة الشواورة (2003) بعنوان "مدخل مقترح لتقويم الأسعار السوقية للأسهم العادية في بورصة الأوراق المالية، مع دراسة تطبيقية على بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر عوامل كل من كفاءة البورصة والعوامل الذاتية للمستثمرين ومؤشرات الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة على الأسعار السوقية للأسهم العادية في بورصة عمان.

وقد شملت عينة الدراسة (700) شخص موزعين بين المستثمرين والوسطاء والموظفين في البورصة لحصر- متغيرات البعد الأول والثاني، وأكبر عشر شركات مساهمة عامة أردنية تمثل ما نسبته حوالي 52% من حجم التداول في البورصة لحصر متغيرات البعد الثالث.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أ. وجود علاقة مهمة وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة في البعد الأول المتمثلة في عوامل كفاءة البورصة، وبين المتغير التابع المتمثل في متوسط الأسعار السوقية للأسهم العادية.
- ب. وجود علاقة مهمة وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة في البعد الثاني المتمثلة في العوامل الذاتية للمستثمرين، وبين المتغير التابع المتمثل في متوسط الأسعار السوقية للأسهم العادية.
- ج. وجود علاقة مهمة وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة في البعد الثالث المتمثلة في مؤشرات الأداء المالي للشركات المساهمة العامة، وبين المتغير الكلي التابع المتمثل في متوسط الأسعار السوقية للأسهم العادية.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:-

- أ. التأكيد على ضرورة توفير المناخ الملائم في البورصة لضمان التوزيع الأمثل للموارد، وتخفيض الحد الأدنى من تكاليف التشغيل، وسرعة التحويل إلى النقد أو بالعكس دون خسارة، وتجهيز المعلومات الملائمة بأعلى درجات الاستقلالية والحياد.
 - ب. العمل على زيادة مستوى الوعي الاستثماري بالأسهم العادية لدى المواطنين، من خلال توسيع دائرة المعرفة بأهميتها وذلك عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وعقد المزيد من الندوات والدورات التدريبية.
 - ج. التركيز على ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بتحقيق أعلى درجات الكفاءة والفاعلية، والتزامها بأعداد التقارير والبيانات التاريخية والحالية والمستقبلية بأعلى درجات الإفصاح والشفافية.
- دراسة القصاص (2003)، بعنوان " أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، دراسة مقارنة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان بخصوص المعلومات والبيانات التي تقدمها التقارير المتتالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية

في اتخاذ قراره الاستثماري، كذلك اختبار مدى أهمية وملاءمة التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية لقرارات الاستثمار في البورصة، والكشف عن أي اختلافات في تقييم الأهمية النسبية للبنود المتعلقة بالأدوات المالية الواردة ضمن متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بين فئات مجتمع الدراسة، وأخيراً التعرف على العلاقة بين أهمية البند ودرجة الإفصاح عنه في التقارير المالية السنوية للبنود التجارية. وقد شملت عينة الدراسة (69) شخصاً موزعين بين قطاع المحللين الماليين وقطاع متخذي القرارات وقطاع المستثمرين في البورصة.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:-

أ. الإفصاح في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك الأردنية، يلبي احتياجات المستثمر في بورصة عمان.

ب. تعد هذه التقارير مصدراً من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في البورصة.

ج. وجود علاقة طردية بين الاعتماد على التقارير ونجاح القرار الاستثماري في البورصة.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:-

أ. بذل المزيد من الجهد في بحث جميع الجوانب المختلفة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) من جميع الجهات ذات العلاقة.

ب. تشجيع الباحثين على دراسة الجوانب المختلفة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

ت. ضرورة نشر التقارير المالية السنوية كاملة مرفقاً بها جميع الإيضاحات ودون حذف أي منها.

د. ضرورة قيام الجهات المعنية والمجامع المهنية في الأردن بتكليف متطلبات معايير المحاسبة الدولية لتتلاءم والقوانين والتشريعات الأردنية.

هـ. إنشاء موقع مستقل على شبكة الانترنت يتضمن كافة المعلومات التي تهم المستثمرين في الأوراق المالية.

- دراسة حميدات (2004م)، "بعنوان مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها التقارير المالية السنوية.

2. فحص العلاقة بين درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية وبين بعض خصائص الشركة ممثلة في حجم الشركة، وعدد المساهمين فيها، والعائد على حقوق الملكية، وعمرها في الصناعة، وحجم المديونية.

3. التعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، ودرجة التباين بين هاتين الفئتين في تحديد أهمية متطلبات الإفصاح.

وقد شملت الدراسة (66) شركة صناعية مدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان، حيث تم الوقوف على مدى التزامها بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات من خلال التقرير المالي السنوي لعام 2002م.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية ككل وذلك بنسبة 79% بموجب المتطلبات المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وبنسبة 79.4% بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.
2. هناك تفاوت في مدى الإفصاح في ما بين مكونات التقارير المالية، حيث لم تتجاوز نسبة الإفصاح الفعلي فيها 68% من متطلبات الإفصاح.
3. وجود تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية من جهة وتعليمات هيئة الأوراق المالية من جهة أخرى.
4. وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية، في حين لا توجد علاقة بين درجة الالتزام بتلك المتطلبات وخصائص الشركة الأخرى ممثلة في عدد المساهمين، وعمر الشركة في الصناعة، والعائد على حقوق المساهمين ومعدل المديونية.
5. تُعد متطلبات الإفصاح عن المعلومات بشكل عام والمنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية هامة من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.
6. هناك اختلاف في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية بين فئة المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، في حين لا يوجد تفاوت بينهما في تقييم الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في تعليمات هيئة الأوراق المالية.

7. اهتمام المستثمر في بورصة عمان بضرورة وجود موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت لتلك الشركات لنشر بياناتها المالية وأية أخبار ومعلومات عنها وكذلك الحاجة إلى معلومات تتعلق بالقيمة العادلة للموجودات الثابتة.

وقد خلص الباحث إلى ضرورة تبني هيئة الأوراق المالية لمؤشر الإفصاح الوارد في الدراسة لمراقبة كفاية الإفصاح الموفر من قبل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

الأدبيات الأجنبية:

- دراسة (1990) Tinic بعنوان: "منظور اعتماد سوق الأسهم على الأرقام المحاسبية".

"Perspectives on the Stock Market's Fixation on Accounting Numbers"

هدفت الدراسة للتعرف على مدى اعتماد المستثمرين على الأرقام المحاسبية في قراراتهم الاستثمارية وبالتالي مدى فهم المستثمرين للسياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد الأرقام المحاسبية الظاهرة في البيانات المالية، وكانت عينة الدراسة عبارة عن مجموعة من المستثمرين يمثلون كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1- أن المستثمرين يهتمون بالطرق المحاسبية والتغيرات التي تحدثها الشركات فيها، ولكن لا يقومون بعمل دراسات لهذه التغيرات نظراً لتكلفة هذه الدراسات.

2- هنالك أثر كبير للأرقام المحاسبية المتوافرة على توجهات وقرارات المستثمرين وبالتالي الأثر على أسعار الأسهم والأوراق المالية.

3- تُعد الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون خاصة الشركات صغيرة الحجم.

4- يستطيع المستثمر الرشيد التمييز بين التغير الحقيقي في التدفق النقدي والتغير الناشئ عن تغير السياسات المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن توفر المعلومات والبيانات المحاسبية تؤدي بالمستثمر لتوقع تقريبي للقيمة المستقبلية للنقود المتدفقة والمخاطر المتضمنة مع تلك النقود.

- دراسة (2000) Bushe and Noe بعنوان: "الإفصاح في الشركات والمستثمر المؤسسي- وتقلبات عائد السهم".

"Corporate Disclosure Practices, Institutional Investors and Stock Return Volatility"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الإفصاح في الشركات على قرار المستثمر المؤسسي- وعلى تقلبات عوائد الأسهم، معتمدة على الترتيب الذي وضعته جمعية المستثمر وأبحاث الإدارة لتقدير درجة الإفصاح لدى الشركات الأمريكية.

اشتملت عينة الدراسة على الشركات المساهمة والبالغ عددها (4314) شركة أمريكية مرتبة حسب أعلى درجات الإفصاح في تقرير شركة المستثمر وأبحاث الإدارة، وهدف البحث إلى تقدير درجة الإفصاح لدى هذه الشركات كمشروع يدفع لتحسين بيئة الاتصال بين مجتمع المستثمرين والإدارة وحملة الأسهم.

ونهجت الدراسة كلا من الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي، وعلى تحليل القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة عينة الدراسة، والاعتماد على ما تم استخدامه في الأبحاث السابقة.

وبينت الدراسة أن لدرجة الإفصاح وتفصيلها أثراً على جذب انتباه المستثمر المؤسسي ولكن لا يوجد تأثير لدرجة الإفصاح على تقلبات عوائد الأسهم.

- دراسة (Garrod, et.al. 2000)، بعنوان "The Value Relevance of Earnings, Cash Flow and Accruals: The Impact of Desegregation and Contingencies, Department Of Accounting and Finance" القيمة الملائمة للعوائد والتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار المحتوى المعلوماتي لكل من الربح والتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق، وقد قسمها الباحثون إلى تسويات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، واستخدم الباحثون فيها أسلوب النماذج التقييمية واعتمدوا في دراستهم على البيانات التاريخية واستخدم كل من الأرباح والتدفقات والتسويات كمتغيرات، بحيث تؤثر على المحتوى المعلوماتي، وتكونت عينة الدراسة من (6760) مشاهدة على الشركات غير المالية في بريطانيا والمدرجة في سوق لندن المالي للفترة من (1992-1996)، ومن النتائج التي توصل إليها الباحثون: "أن النموذج الذي يستند على التدفقات النقدية يوفر قيمة معلوماتية أكثر مما يوفره النموذج المستند على الأرباح وأن القيمة المعلوماتية تنتج من عملية فصل الأرباح إلى مكوناتها".

- دراسة (2003)، (CAPA)، بعنوان: "The Confederation of Asian and Pacific Accountants"، بعنوان: "دور الإفصاح المحاسبي في الأزمات المالية لدول شرق آسيا، تقييم للدروس المستفادة".

'The Role of Accounting Disclosure in the East Asian Financial Crisis: An Evaluation of the Lessons Learned".

هدفت الدراسة للتعرف على دور الإفصاح المحاسبي في الأزمات المالية التي ضربت اقتصاديات بعض دول شرق آسيا خلال عام 1997، حيث قامت اللجنة التنفيذية

لإتحاد المحاسبين في عام 2000 بالمصادقة على مشروع لتحديد مؤشرات درجة عدم ملاءمة الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال مقارنة بعض المعايير المحاسبية الدولية المفصلة وقت الأزمة، مع السياسات المحاسبية المعمول بها في القوائم المالية لعينة من شركات خمس دول ممن أصابها الأزمة، حيث فحصت الدراسة أثر السياسات المحاسبية المطبقة على مستوى الإفصاح في الشركات لتقديم دليل للتنبؤ بأزمات مستقبلية، كما فحصت الدراسة مستوى الإفصاح للشركات عينة الدراسة مع متطلبات الإفصاح في المعايير المحاسبية الدولية.

وبينت الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة الإفصاح في القوائم المالية وتعرض هذه الشركات للأزمات المالية، وأكدت على ضرورة تركيز الجهود الوطنية والدولية لتطوير المعايير المحاسبية الدولية والحث على تطبيقها، كما بينت الدراسة وجود تحسن ملموس في درجة الإفصاح في القوائم المالية للشركات عينة الدراسة خلال السنوات التي شملتها الدراسة، كحل للخروج من هذه الأزمة.

7-1 مميزات الدراسة :

تتميز هذه الدراسة بأنها تهتم بـ:

أولاً: بيان أثر الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة على القرارات الاقتصادية وذلك من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات غطت أربعة جوانب رئيسية وهذه الجوانب أهمية قراءة وتحليل البيانات والتقارير وحجم كل من الشركة ومديونيتها وربحيتها وكذلك السياسات المالية المحاسبية ومدى اعتماد المستثمر سواء الفرد أم المؤسسي في استشارة الخبراء أو المحللين الماليين.

ثانياً: دراسة الاختلاف والتباين في أهمية الإفصاح في البيانات المالية على القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر الفرد سواء ذكر أم أنثى تعد ذلك أول دراسة من نوعها في هذا الخصوص حسب علم الباحث.

الفصل الثاني

إطار إعداد وعرض البيانات والتقارير المالية

وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

1-2 المقدمة

2-2 أهمية وأهداف إعداد ونشر التقارير المالية السنوية

3-2 مستخدمو البيانات والتقارير المالية

1-2 المقدمة :

تُعد البيانات والتقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها معظم أصحاب المصالح في الوحدة المحاسبية (stakeholders) في اتخاذ قراراتهم المختلفة إذ تعرض البيانات المالية ملخصاً للوضع المالي للشركة في نهاية السنة المالية ونتائج أعمالها والتغيرات في حقوق المساهمين وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية بذلك التاريخ كذلك تتضمن تلك البيانات الإيضاحات اللازمة حول جميع البنود المادية الواردة فيها وتفاصيل تلك الحسابات .

كما قد يتضمن التقرير السنوي تحليل لأهم التغيرات في البيانات المالية عن السنة أو السنوات السابقة لغرض تعريف المساهمين والمتعاملين بالتطورات الحاصلة في الشركة وفيما إذا كانت تلك التطورات تمثل تطورات إيجابية أو سلبية.

ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الأول (المعدل عام 1997) فإن الهدف العام من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للمنشأة (Financial position) وأداء نتائج الأعمال (Performance) وتدفقاتها النقدية (Cash flows) وأن تلبية القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، وتقدم هذه المعلومات من خلال مجموعة كاملة من القوائم المالية التي تتألف من المكونات التالية : (Epstein and Mirza , 2003, 72 – 73)

1. الميزانية العمومية .
 2. بيان الدخل .
 3. بيان التغيرات في حقوق المساهمين .
 4. بيان التدفقات النقدية .
 5. إيضاحات حول البيانات المالية .
- هذا بالإضافة إلي تقرير مراقبي الحسابات حول تلك البيانات المالية وكذلك تقرير المراجعة .

أولاً : مكونات البيانات المالية :

أ . قائمة المركز المالي ” (الميزانية العمومية)“ :

هي القائمة التي تستخرج من دفاتر المنشأة في نهاية الفترة المالية لتبين أصولها وخصومها في ذلك التاريخ ، والتي تساعد في التحليل المالي للمنشأة من خلال احتساب بعض المؤشرات والنسب المالية الهامة (دهمش وآخرون،2003، 70) .

إذ تظهر قائمة المركز المالي أصول ومطلوبات وحقوق الملاك في المنشأة في لحظة معينة ، حيث يرى شرودر وكلاارك وكاثير(Shroeder, Clark & Cathey ,2001 ,140) بأن الميزانية يجب أن تفسح عن ثروة المنشأة في نقطة معينة من الزمن حيث عرفوا الثروة هنا بأنها القيمة الحالية لجميع الموارد مطروحا منها القيمة الحالية لجميع المطلوبات.

وفيما يلي نتعرض لتعريف مجموعات بنود الميزانية العمومية :-

1- الموجودات (الأصول)

تمثل موارد تخضع لسيطرة الشركة نتيجة لأحداث ماضية وتوقع الشركة أن تحصل منها على منافع مستقبلية .

إن المنافع الاقتصادية المستقبلية التي يتضمنها الأصل ربما تتدفق للشركة بعدة طرق وعلى سبيل المثال فإن الأصل يمكن أن:

أ. يتم استخدامه بشكل منفرد أو مع أصول أخرى في إنتاج السلع أو الخدمات التي يتم بيعها أو تقديمها من قبل الشركة .

ب . يمكن أن يبادل بأصول أخرى .

ج . يمكن استخدامه في الوفاء بالالتزام على الشركة .

د . يمكن توزيعه على أصحاب المنشأة (المساهمين) .

لهذا عادة ما يتم تصنيف الموجودات المملوكة للشركة إلى موجودات متداولة وموجودات غير متداولة، إلا إذا كان عرض موجودات الشركة وفقاً لدرجة السيولة يُعد أكثر ملاءمة . وذلك ما يتم عادة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية .

2- المطلوبات (الالتزامات) :

هي التزامات مالية حالية على الشركة ناشئة عن أحداث سابقة ويتوقع أن ينتج عن تسويتها في المستقبل تدفقات خارجة من موارد الشركة تنطوي على منافع اقتصادية .
إذ إن تسديد الالتزام الحالي يتطلب عادة قيام الشركة بالتخلي عن موارد تتضمن منافع اقتصادية لغرض مواجهة متطلبات الطرف الآخر ، ومن الممكن تسديد الالتزامات الحالية بعده طرق منها على سبيل المثال :

أ . السداد النقدي .

ب . تحويل أصول أخرى .

ج . تقديم خدمات .

د . استبدال الالتزام القائم بالالتزام آخر .

هـ . تحويل الالتزام إلى حقوق الملكية :

ب . بيان قائمة الدخل :

تبين قائمة الدخل نتيجة أعمال أداء المنشأة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية فهي تفسر بعض وليس كل التغيرات التي طرأت على الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين (ميزانية أول المدة وميزانية آخر المدة) ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح (Accrual Concept of Earnings) (دهمش ، 1995 ، 15) .

وهي بيان بالإيرادات المتحققة خلال الفترة المحاسبية والمصروفات التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات ، وصافي الربح أو الخسارة الناتجة عن عمليات المنشأة عن تلك الفترة.
يوضح بيان الدخل المجمع نتائج أعمال الشركة وشركاتها التابعة خلال السنة المنتهية، من خلال بيان الإيرادات المحققة والمصاريف المحتملة، ونتائج أداء العمليات من ربح أو خسارة.

هذا يساعد بيان الدخل المجمع مستخدمى البيانات المالية فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بعدد من الطرق المختلفة، فمثلا المستثمرين والدائنين يمكنهم استخدام المعلومات الواردة فى بيان الدخل المجمع لتقييم الإنجازات السابقة للشركة، هذا وعلى الرغم من أن النجاح فى السابق لا يعنى بالضرورة استمرار النجاح فى المستقبل، إلا أن بعض الاتجاهات الهامة يمكن تحديدها، ويمكن أيضا التنبؤ بالنتائج المستقبلية بشكل أفضل لتوفير وجود ربط معقول بين الإنجازات السابقة والمتوقعة مستقبليا.

ويعد بيان الدخل المجمع أهم تقرير مالى بالنسبة لكثير من المحللين المالىين والمستثمرين الحالين والمرتبين، ويوضح هذا البيان ما حققته الشركة وشركاتها التابعة من أرباح أو خسائر خلال السنة المنتهية ومصادر تلك الأرباح والخسائر .

هذا يعد بيان الدخل المجمع ذا أهمية كبيرة للمساهمين لأنه :

1. يظهر نتائج أعمال الشركة المجمععة للسنة المالية المنتهية .

2. يعد مؤشرا هاما لتوقع ما سيكون عليه مستقبل الشركة وشركاتها التابعة.

وعلى الرغم من ذلك ولأغراض التحليل المالى، فإن بيان الدخل المجمع لسنة مالية واحدة لا يعكس الصورة كاملة، لذا فإن المقارنة بين البيانات المالية لعدة سنوات يكون أكثر فائدة بالنسبة للمحللين والمستثمرين من الاعتماد على البيانات المالية لسنة واحدة .

ج. بيان التغيرات فى حقوق المساهمين :

يعرض هذا البيان التغيرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية المنتهية على البنود الخاصة بحقوق المساهمين ومنها الأرباح أو الخسائر المحققة خلال الفترة، لذلك تأثير الحركة التى تمت على أسهم الخزينة، وأيضا بنود أخرى لا تأثير مباشر على حقوق المساهمين وفقا لمتطلبات مجلس المعايير الدولية للتقارير المالية International Accounting Standards Board (IASB)، وكذلك توزيعات الأرباح المقررة للمساهمين سواء أكانت فى شكل توزيعات نقدية أم أسهم منحة وذلك بعد اعتمادها والموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للمساهمين .

تبين قائمة التغيرات فى حقوق الملكية مبالغ ومصادر التغيرات فى حقوق المساهمين من عمليات رأس المال مع أصحاب المشروع، ويمكن أن تشمل على الأسهم الممتازة، والأسهم العادية " بالقيمة الاسمية " والاحتياطي القانوني، والاحتياطي الاختياري، وعلاوة الإصدار والأرباح المجمععة .

د . بيان التدفقات النقدية :

هي القائمة التي تتضمن بيان المصادر المختلفة للحصول على الأموال النقدية أو ما يعادلها ، وطرق استخدام هذه الموارد المالية وتفيد بمعرفة كيفية تمويل التوسع في المنشأة خلال الفترة التي تغطيها التقارير المالية ، ومعرفة التوسع الذي تم تمويله من الأموال الناتجة عن ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية، والذي يعد مؤشرا على متانة المركز المالي (دهمش 1995 ، 85-87) .

يوضح بيان التدفقات النقدية المجمع قيمة ومصادر التدفقات النقدية الداخلية للشركة وقيمة وأوجه إنفاق تلك التدفقات خلال السنة، فضلا عن بيان أثر تلك التدفقات الداخلة والخارجة على الأرصدة النقدية للشركة في نهاية السنة، يعد بيان التدفقات النقدية من أهم البيانات المالية الواجب تحليلها للتعرف على الموقف المالي للشركة ، حيث يظهر ذلك البيان المتحصلات والمدفوعات النقدية والمدفوعات مقسمة تبعا لأنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال السنة. ويهتم المستثمرون ببيان التدفقات النقدية لأنه يعرض التغيرات في أهم الموجودات السائلة لدى الشركة وهو النقدية كما أنه يبين ما يلي:

(Kieso et. al ,2001 ,188- 189) .

1. مصادر توليد النقدية خلال السنة التي تستخدم غالبا من قبل المستثمرين كمؤشر يساعد على التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية .
 2. التغير الذي حدث على رصيد النقدية خلال السنة.
 3. تقييم التغيرات في صافي أصول المنشأة وهيكلها التمويلي .
- لذلك فإن بيان التدفقات النقدية يساعد المستثمرين وغيرهم على ما يلي
- (دهمش ، 1996م ، 7-8):

1. تقييم مقدرة الشركة على توليد صافي تدفقات نقدية إيجابية في المستقبل .
- 2 . تقييم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات الأرباح ومدى حاجتها لتمويل خارجي .
- 3 . التعرف على أسباب الاختلاف بين صافي الأرباح وصافي التغير في الأرصدة النقدية .
- 4- أثر العمليات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية محددة .

1. الأنشطة التشغيلية : هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المنشأة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعد أنشطة استثمارية أو تمويلية .
2. الأنشطة الاستثمارية : وهي الأنشطة المتعلقة بالحصول على ، أو التخلص من الأصول طويلة الأجل بالإضافة إلي الاستثمارات الأخرى التي لا تعد نقدية معادلة .
3. الأنشطة التمويلية : هي النشاطات التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والقروض الخاصة بالمنشأة .
أولاً: الأنشطة التشغيلية .

يجب على الشركة تقرير التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام إما

أ- الطريقة المباشرة ، والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية .

ب- الطريقة غير المباشرة ، والتي بموجبها يتم تعديل الأرباح أو الخسائر بأثر العمليات ذات الطبيعة غير النقدية.

ثانياً: الأنشطة التمويلية :

يعد الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية أمراً مهماً لأنه يفيد في التنبؤ بمطالبات أصحاب رأس مال الشركة للتدفقات النقدية المستقبلية وكأمثلة على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ما يلي :

أ. النقد المستلم من إصدار أسهم رأس المال أو أدوات حقوق الملكية الأخرى.

ب. المتحصلات النقدية من إصدار السندات، والقروض وأوراق الدفع وغيرها من وسائل الاقتراض قصيرة أو طويلة الأجل .

ج. المدفوعات النقدية لتسديد المبالغ المقترضة .

د. سداد توزيعات الأرباح للمساهمين .

- هـ. الدفعات النقدية من قبل المستأجر لغرض تخفيض الالتزامات القائمة والعائدة إلى الإيجار التمويلي .
- إذ يشير معيار المحاسبة الدولي السابع (I A S 7) بأن المنافع المدركة عند عرض قائمة التدفق النقدي بالاقتران مع قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تتمثل بما يلي :-
- أ . تقدم رؤية حول الهيكل المالي للمنشأة (ويتضمن السيولة والقدرة على الوفاء بالديون) وقدرة المنشأة بالتأثير على مبالغ وتوقيت تدفقاتها النقدية بما يمكنها من التكيف مع التغييرات في الظروف والفرص المختلفة .
- ب . تقدم معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية لتقييم التغييرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملاك في المنشأة .
- ج . تعزز قابلية المقارنة لنتائج الأنشطة التشغيلية بين المنشآت المختلفة نظرا لعزل آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة للعمليات والأحداث نفسها .
- د . تساعد قائمة التدفق النقدي بأن تكون مؤشرا لحجم وتوقيت ودرجة التأكد للتدفقات النقدية في المستقبل ، من خلال مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية مع التدفقات النقدية الحالية وتحديد العلاقات بين الربحية وصافي التدفق النقدي وتقدير أثر التغييرات في الأسعار .
- (Epstein and Mirza, 2003, 126, 127) .

ثالثاً: ١ لأنشطة الاستثمارية :

يعد الإفصاح بشكل منفصل للتدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية أمراً مهماً ، وذلك لأن التدفقات النقدية تمثل مدى الأنفاق الذي قامت به الشركة للحصول على الموارد المخصصة لتوليد الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية ومن الأمثلة الشائعة على التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ما يلي

1- الدفعات النقدية مقابل تملك الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة وغيرها من الموجودات طويلة الأجل وتشمل هذه المدفوعات تلك العائدة لتكاليف التطوير الرأسمالية والممتلكات والآلات والمعدات التي تقوم الشركة بتشبيدها .

2- الدفعات النقدية المستلمة من بيع الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة وغيرها من الموجودات طويلة الأجل .

3- الدفعات النقدية لتملك أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين للشركات الأخرى والحصص في مشاريع مشتركة .

4- النقد المستلم من بيع أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين للشركات الأخرى والحصص في مشاريع مشتركة .

5- السلفيات والقروض التي تمنح لأطراف أخرى (عدا سلفيات وقروض)

التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :

يجب على الشركة أن تعرض بشكل منفصل الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تنشأ من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية باستثناء بعض البنود المبينة أعلاه والتي تسمح المعايير الدولية للتقارير المالية بالتقرير عنها بالصافي .

هـ . الإيضاحات حول البيانات المالية :

تعد الإيضاحات الملحقه بالقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها ، إذ تعزو أهميتها في المساعدة على فهم القوائم المالية ، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم ومنها : (دهمش ، 1995 ، 53 ، - 53) .

1. الطرق والسياسات المحاسبية التي تم اعتمادها لإعداد القوائم المالية والتغيرات التي تحدث فيها مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات .

2 . حقوق الغير في أصول الشركة وترتيبها حسب أولوياتها .

3 . توضيح القيود المتعلقة بتوزيعات الأرباح على المساهمين .

4 . وصف علاقة الشركة مع الأطراف الأخرى وأية عقود أبرمتها مع تلك الأطراف.

5 . طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وتأثيرها المالي .

6 . توضيح العمليات التي تؤثر على حقوق المساهمين بالشركة .

7 . أي معلومات أخرى من الصعب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية .

وقد حدد معيار المحاسبة الدولي الأول (المعدل عام 1997) في الفقرة (91) منه ما يجب أن

تتضمنه إيضاحات القوائم المالية وهي : (I A S, 2003, 1-32, 33) .

1 . الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها المعايير الدولية للتقارير المالية والتي هي غير معروضة في مكان

آخر في البيانات المالية .

2 . تقديم المعلومات الإضافية وغير المبينة في صلب البيانات المالية ولكنها ضرورية لعرض عادل .

يجب أن تتضمن الإيضاحات حول البيانات المالية على تفاصيل أكثر للمبالغ الواردة في الميزانية

العمومية وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية وكذلك على معلومات

إضافية مثل الالتزامات المحتملة والارتباطات والبنود خارج الميزانية العمومية . كما أنها يجب أن تتضمن

الإيضاحات المطلوبة من قبل المعايير الدولية للتقارير المالية ، أو المعلومات التي تشجع تلك المعايير على

إدراجها لتوفير مزيد من المعلومات لدى عرض البيانات المالية لغرض تحقيق مزيد من الشفافية .

يجب على إدارة الشركة أن تقوم باختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للشركة بحيث تتماشى البيانات المالية

مع جميع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية التي تنطبق على الشركة كما يجب على إدارة الشركة

العمل على تطوير السياسات المحاسبية لضمان أن تقدم البيانات المالية المعلومات التي :-

1 . تمثل بشكل عادل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها .

2 . تعكس الناحية الاقتصادية للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني.

3 . أن تكون محايدة وخالية من أي تحيز .

4 . تتبع سياسة الحيطة والحذر .

5 . وأن تكون كاملة من كافة النواحي المادية .

هذا ويجب أن يتم تحديد كل مكون من مكونات البيانات المالية بشكل واضح .
بالإضافة إلى المعلومات التالية والتي يجب أن يتم عرضها بشكل واضح ، وأن يتم تكرار عرضها إذا ما دعت الحاجة لذلك لغرض توفير فهم واضح للمعلومات المعروضة، وأي معلومات أخرى تؤثر في النظرة المستقبلية للقوائم المالية للشركة:

(Hendriksen, 1992, 218).

1. اسم الشركة وأية تغيرات عن البيانات المالية للسنة السابقة .
 2. بيان فيما إذا كانت البيانات المالية تمثل بيانات مالية مستقلة للشركة ، أم أنها تمثل بيانات مالية مجمعة .
 3. تاريخ الميزانية العمومية ، أو الفترة التي تغطيها البيانات المالية أيهما أكثر ملاءمة بالنسبة لكل مكون من مكونات البيانات المالية .
 4. العملة المستخدمة في عرض البيانات المالية ومستوى تقريب الأرقام المعروضة في البيانات المالية .
- تقرير مجلس الإدارة

تعزو أهمية تقرير مجلس الإدارة في أنه يحتوي في معظم الحالات على ثلاثة أقسام رئيسة تتمثل فيما يلي:-

1. تقرير رئيس مجلس الإدارة إلى المساهمين وهو يستعرض بشكل عام نشاط الشركة وأداءها المالي خلال السنة الحالية ومقارنة هذا الأداء بسنة أو عدة سنوات سابقة.
كما يشمل التقرير بصفة أساسية على ملخص عن نتائج الشركة التابعة وإنجازاتها خلال السنة ، والإفصاح للمساهمين عن طبيعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة ، وبيان وضع السيولة في الشركة وخطط الشركة المستقبلية لتوفير السيولة اللازمة وكذلك بيان أية أحداث لاحقة مادية وتأثيرها على الوضع المالي للشركة .
2. استعراض نشاط الشركة ، ويعرض هذا الجزء ملخصا للتطورات الحاصلة في أداء الشركة لأنشطتها وأية تغيرات غير عادية على نشاط الشركة .

3. استعراض الموقف المالي للشركة ويعرض هذا الجزء ملخصاً للموقف المالي للشركة بالإضافة إلى البيانات المالية المدققة عن السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة وقد يتضمن بيانات تكميلية لتفسير وتحليل البنود الهامة في البيانات المالية والتغيرات التي طرأت عليها ويكون ذلك عادة في شكل بيانات إحصائية ورسوم بيانية لإيضاح التغيرات من سنة لأخرى ومن أهم أنواع المؤشرات والنسب المالية ما يلي:

أ- نسبة السيولة: تقوم بقياس مقدرة الشركة على سداد التزاماتها على المدى القصير عن طريق قياس العلاقة بين موجودات الشركة السائلة والمطلوبات المتداولة، وبالتالي فإنها تقيس مقدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية والاستمرار في عملياتها..

ب- نسب الاقتراض: تبين كيفية أو مدى اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل أنشطتها، ومقدرتها على مواجهة الالتزامات المترتبة على ذلك الاقتراض.

ج- نسب تحليل النشاط (الكفاءة): تقوم بقياس مدى فاعلية الشركة في استخدام الموجودات المتاحة.

د- نسب الربحية: تقوم بقياس مدى نجاح أو فشل الشركة خلال فترة معينة.

هـ- نسب تحليل التدفقات النقدية: وهي مجموعة من المؤشرات التي تستخدم التدفقات النقدية في قياس السيولة والقدرة على الاقتراض والربحية.

لذا فإن مفهوم التقارير المالية يتسع ليشمل إضافة إلى القوائم المالية خطاب الإدارة للمساهمين، ومناقشات وتحليلات الإدارة وتوقعات الإدارة وتنبؤاتها ووصف للتأثير البيئي والاجتماعي لأعمال المنشأة، ومثل هذه المعلومات يتم إدراجها في التقارير المالية استجابة لمتطلبات تفرضها قرارات رسمية أو قرارات منظمة أو بحكم العرف السائد أو لرغبة الإدارة في الإفصاح عن تلك المعلومات اختياريًا. (Kieso, et, al, 2001,3).

يجب أن يتم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لتقارير المالية (I A S) كما يجب ملاحظة أن مسؤولية إعداد تلك البيانات وتوفير الإفصاح المناسب حولها، هي من مسؤولية إدارة الشركة، أما مسؤولية مراقبي الحسابات فأنها تنحصر فقط في إبداء الرأي حول تلك البيانات المالية بناء على نتائج أعمال التدقيق التي قاموا بها .

2-2 أهمية وأهداف إعداد ونشر التقارير المالية السنوية :

تحتل التقارير المالية السنوية مرتبة هامة بين مصادر المعلومات بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية

وذلك لتحقيقها الأهداف التالية : (Dahmsh , 1988)

1- تعد من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة ، وكلما قامت الشركة بتوفير حجم أكبر من

المعلومات المحاسبية قلت التكهانات والمعلومات الخطأ التي يتم تداولها في السوق المالي .

2- تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرصا متكافئة في الحصول على المعلومات وكذلك

تخضع للفحص من قبل مدقق قانوني مما يزيد من درجة مصداقيتها وعدالتها ، وتتحقق العدالة من

خلال الحد من فرص المتاجرة بناء على المعلومات الداخلية التي قد يمتلكها بعض المستثمرين ، لذلك

فإن كفاية المعلومات تؤثر في توزيع الثروات بين المستثمرين بعدالة .

3- تتصف بتنوع المعلومات التي تتضمنها فهي تتضمن معلومات محاسبية وغير محاسبية والتي توضح

نشاطات الشركة المتنوعة.

4- تعتبر من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي .

5- توفير مناخا استثماريا ملائما وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي والذي بدوره يؤثر

على ازدهار وانتعاش الاقتصاد ككل .

إذ أشارت أهداف التقارير المالية كما ورد في البيان رقم (1) من قائمة مفاهيم المحاسبة المالية

Statement of financial Accounting Concepts (SFAC) NO.I Objectives of Financial

Reporting by Business Enterprises (الصادر عام

1978 ، إلى أن التقارير المالية لا تتضمن فقط القوائم المالية بل تمتد لتشمل وسائل توصيل

المعلومات الأخرى والمرتبطة بشكل مباشر بالمعلومات المقدمة من خلال النظام المحاسبي ، أي المعلومات

حول موارد والتزامات وأرباح المنشأة وغيرها .

وقد تمثلت أهداف التقارير المالية وفقا للبيان رقم (1) المذكور بما يلي : (Belkaoui , 2000, 134 – 135)

1- يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض والقرارات المشابهة الرشيدة ، والمعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية للمنشأة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب .

2- يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة ، والالتزامات المترتبة عليها ، وتأثير العمليات والأحداث والتي تغير في تركيبة هذه الموارد والالتزامات عليها .

3- يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة ، حيث يستخدم المستثمرون والمقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها ، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها .

4- تزويد المعلومات حول مصادر النقدية وأوجه استخدامها ، وحول حجم الاقتراض وطرق تسديد هذا الاقتراض ، ومعلومات حول العمليات الرأسمالية والتي تتضمن التوزيعات النقدية وتحويلات موارد المنشأة الأخرى إلى الملاك ، والعوامل الأخرى المؤثرة على سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

5- تزويد المعلومات لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك . (Stewardship responsibility).

6- تزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك، وكذلك تعزيز البيانات المالية المعلومات التفسيرية والتوضيحية .

2-3 مستخدمو البيانات والتقارير المالية :

يختلف استخدام البيانات والتقارير المالية باختلاف احتياجات مستخدمي تلك البيانات ، حيث يستخدم هؤلاء القوائم المالية لتلبية بعض من احتياجاتهم المختلفة من المعلومات ، وتشمل هذه

الاحتياجات ما يلي : (IASB, 2003, F:8 ,9)

1. المستثمرين : ينقسم المستثمرون الى فئتين

أ. المستثمر المؤسسي- وتشمل المستثمرين الذين يعملون لصالح شركات الاستثمار أو المحافظة المالية وهي أكثر فئة لديها استثمارات في سوق الكويت للأوراق المالية، ويفترض أن يكون لديها امكانيات فنية وادارية متخصصة تعني براءة وتحليل البيانات والقوائم المالية.

ب. المستثمر الفرد: وهو المستثمر الذي يعمل منفرداً وبنفسه في سوق الأوراق المالية.

هذا ويهتم المستثمرون سواء المستثمر الفرد أم المستثمر المؤسسي- ومستشاريهم بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها ، ويحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء ، أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع ، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على إجراء توزيعات أرباح .

2. العاملين : يهتم العاملين والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أصحاب العمل ، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافآتهم ، ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل .

3. المقرضين : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم في مواعيد استحقاقها .

4. المورددين والدائنين التجاريين الآخرين : وهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق، والدائنون التجاريون على الأغلب يهتمون بالمشروع على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على الشركة في الأجل الطويل كعميل رئيس لهم.

5. العملاء : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها .

6. الجهات الحكومية : تهتم الجهات الحكومية بعملية توزيع الموارد ، وبالتالي بأنشطة المنشآت المختلفة ، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المشاريع وتحديد السياسات الضريبية ، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة .

7. الجمهور : تؤثر المنشآت على أفراد الجمهور بطرق متعددة على سبيل المثال ، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين يعملون لديها وفرص العمل وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور وذلك بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المنشأة وتنوع نشاطاتها وفرص ازدهارها .

ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المنشأة (Stakeholders) سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ومن هذه الفئات والتي لم يرد ذكرها ضمن (إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية : (القصاص 2002، 19) .

8. إدارة المنشأة : والتي تهتم بالحصول على المعلومات للحكم على مدى كفاءتها في إدارة المنشأة خلال الفترة المالية ومن هذه المعلومات :

أ- ربحية المنشأة وعوائد الاستثمار .

ب- الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.

ج- نتائج مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط بالإضافة إلى المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة .

د- فاعلية الرقابة الداخلية .

9. المحللين والمستشارين الماليين: والذين يستخدمون معلومات القوائم المالية لتقديم استشارات للغير تتعلق بأعمال المنشأة.

10. السوق المالي: حتى يتم تقديم أحدث المعلومات المتعلقة بالمنشأة بالنسبة للمستثمرين إذا ما كانت أسهم هذه المنشأة مدرجة في البورصة.

11. المنافسين: حيث يتمكن المنافسون من تحديد مركزهم في السوق ووضعهم التنافسي ومراجعة سياساتهم التنافسية من خلال المعلومات الواردة في القوائم المالية للمنشأة.

12. المحامين: ليتمكنوا من دراسة قضايا تتعلق بالمنشأة.

تعد البيانات المالية بغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك البيانات ومن بينهم إدارة الشركة والمساهمين وحملة السندات والمحللين الماليين والموردين والعملاء والبنوك والهيئات الرقابية ، فضلا عن المستثمرين المرتقبين.

الفصل الثالث

الإفصاح في التقارير المالية

1-3 المقدمة

2-3 تعريف الإفصاح

3-3 أساليب وطريق الإفصاح

4-3 الإفصاح ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي

5-3 تفسيرات حول سياسة الإفصاح

1-3 مقدمة

يتم إعداد البيانات المالية وعرضها للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من الشركات حول العالم، وذلك نظراً لإتساع المنشآت وتعدد أعمالها وزيادة أعداد المستثمرين وزيادة الحرية في انتقال رؤوس الأموال نتيجة إنضمام عدد كبير من دول العالم لمنظمة التجارة العالمية ومن هنا جاءت الحاجة الماسية لوجود معايير محاسبية متجانسة وإبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة (دهمش، مؤتمر المحاسبة وتحديات العولمة، 2002).

إذ أنه على الرغم من أن البيانات المالية تبدو متشابهة من بلد إلى آخر، إلا أن هناك بعض الفروق بينهما، والتي ترجع في الغالب إلى اختلاف في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وكذلك من قبل دول مختلفة، والتي تأخذ في الاعتبار احتياجات المستثمرين الخارجيين عندما تقرر تعليماتها المحلية، لذا يجب أن توصل للمستخدم كامل المعاني التي يهدف معدي البيانات إرسالها، ويحقق هذا المفهوم الكامل لتلك البيانات بأن تكون هذه اللغة مفهومة برموزها ومصطلحاتها والقواعد التي ترتبط بينهما (Belkaoui, 1989 , 134).

من هنا يلعب معيار الإفصاح المناسب Adequate Disclosure دوراً مهماً ومركزياً سواء في نظرية المحاسبة أم في الممارسات المحاسبية، وقد تركزت أهمية هذا المفهوم بعد ما لقيه من اهتمام كبير من عدة جهات مثل: الجمعيات المهنية المحاسبية، وإدارات البورصات العالمية، وكذلك الباحثين خصوصاً المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق الكفؤ Efficient Market Hypothesis ودراسة انعكاساتها على حركة تداول وتقلبات اسعار الأوراق المالية .

إن أية مناقشة أو بحث لطبيعة الإفصاح المناسب، لا بد أن تتم في إطار أغراض المحاسبة المالية، والتي تهدف إلى توفير المعلومات الملائمة، وتلبية الاحتياجات العامة لأغلب المستخدمين للبيانات المالية ويرجع ذلك لأن معظم المستخدمين يتخذون قراراتهم الاقتصادية على سبيل المنال من أجل تقرير متى يتم الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمارات في حقوق الملكية أو التخلص منها بالبيع.

كما نهيء لهؤلاء المستخدمين القدرة على التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسة لتلك المنشأة كقدرتها الإدارية مثلاً أو قدرتها على السداد والوفاء بالتزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل (مطر ، 1993 ، 117).

2-3 تعريف الإفصاح :

يعرف الإفصاح " بأنه وبالمعنى العام للكلمة يعني نشر— المعلومات" إذ إن التقارير المالية وبما تتضمنه من معلومات تعد المصدر الرئيس للمعلومات لذا تعد البيانات المالية بغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك البيانات ومن بينهم المساهمون، أو المستثمرون المرتقبون .

كما ويعرف الإفصاح في الاصطلاح المحاسبي بأنه الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية وبيانها في تقارير تقدم للمستفيدين والمهتمين بمنشآت الأعمال. (أبو نصار، والذنيبات ، 2005، 118) .

ويعبر عن هذا المفهوم أحياناً بشكل أدق ليعني المعلومات غير المتضمنة في القوائم المالية نفسها . (Hendriksen & Breda 1992 , 854) لذلك يجب إظهار القوائم المالية ذات الأهمية النسبية بصورة صحيحة ودقيقة بحيث تخدم المستثمرين وجميع فئات مستخدمي تلك البيانات، وإلا أصبحت قدرة هؤلاء على إتخاذ القرارات السليمة محدودة إن لم تكن غير ممكنة مما سيقود بالتالي إلى سوء توزيع الموارد الإقتصادية النادرة، وعدم توجيه الاستثمار الوجهة الصحيحة (عبد الله ، 1995 ، 38).

لذا يعرف آخرون الإفصاح " بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على إتخاذ القرارات الرشيدة (عبد الله، 1995، 39).

وهناك من يميز بين مفهومين للإفصاح : الإفصاح المثالي والإفصاح الواقعي: (مطر، 1991 ، 2388).

1. الإفصاح المثالي: وهو الذي يتحقق عندما تكون التقارير المالية المنشوره على درجة عالية من التفصيل والدقة والمصدقية ، وأن يتم عرضها بالصورة والوقت الذي يناسب إحتياجات ورغبات لكل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حدة، أي أن يكون هناك نموذج يعين للإفصاح خاص بفئة المساهمين مثلاً، وآخر خاص بفئة المستثمرين المحتملين ، ... وهكذا.

2. الإفصاح الواقعي : وهو الذي يوازن بين الفائدة التي ستحقق من المعلومات وبين كلفة نشر تلك المعلومات "الجدوى الاقتصادية " ويركز هذا المفهوم على المبادئ والأصول المحاسبية والسياسات الإدارية، وتوجهات جهات الإشراف والرقابة من جهته ومصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات أهمية أخرى ، ويتضح مما سبق أن مفهوم الإفصاح الواقعي أسهل للتطبيق من مفهوم الإفصاح المثالي الكامل في التقارير المالية

3. وبسبب صعوبة توفير هذا الإفصاح ويربط معظم الباحثين الإفصاح المناسب بمعيار الإفصاح الواقعي أي الإفصاح الممكن أو المتاح (مطر، 2004، 335).

ويتضمن مفهوم الإفصاح الواقعي ما يلي:

1. الإفصاح المناسب: وهو الحد الأدنى من الإفصاح الذي يجب أن تتضمنه التقارير المالية حتى لا تكون مضللة عند إتخاذ القرار الاستثماري .

2. الإفصاح العادل: ويتضمن تزويد جميع مستخدمي التقارير المالية بكمية المعلومات نفسها في وقت واحد.

3. الإفصاح الكافي : وهو تزويد الفئات المختلفة من مستخدمي التقارير المالية بما لا يقل عن الحد الأدنى من المعلومات وبالقدر الذي يجعل التقارير غير مضللة.

كما أن هناك من يرى بأنه يمكن الاستفادة من المفاهيم الثلاثة ، وإستبدالها بمفهوم واحد وهو " الإفصاح الفاعل " بإعتبار أن الفاعلية تستهدف تحقيق أهداف محددة ، ويرى بأن المفاهيم الثلاثة السابقة فقدت مضمونها ، وليس بها منطق عملي يقيم حدودها أو يمكن استيعابها (أبو المكارم ، 2001 ، 42).

3-3 أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

من متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، ويتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية، تركز على الأمور الجوهرية بحيث تمكن للمستخدم المستهدف الاستفادة منها وقراءتها بيسر- وسهولة، إذ حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية (I A S B) أربع خصائص نوعية رئيسة لهذه البيانات، تجعل من المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين وقد وردت ضمن إطار إعداد

وعرض البيانات المالية الصادرة عن اللجنة (المجمع العربي، 2000، 50-53) وهي ما يلي:
أولاً: القابلية للفهم :

تعد القابلية للفهم من قبل المستخدمين من أهم الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات ، لذا يفترض بأن يكون لدى المستخدمين معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية وبأن تتوفر لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بالعناية المعقولة .

فقابلية الفهم للمعلومات المحاسبية تنتج أساساً عن السهولة والوضوح التي يجب أن تتميز بها المعلومات المنشورة ، ولكن في الواقع العملي هناك مستويات متفاوتة لقدرة مستخدمي القوائم المالية على فهمها واستيعابها ، إضافة إلى اختلاف الأهداف الكامنة وراء حاجتهم لتلك المعلومات ، لذلك على المحاسب وإدارة الشركة الموازنة بين الحاجات والصفات المختلفة لمستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.

ثانياً: الملاءمة :

بمعنى أن تكون المعلومات متعلقة بموضوع القرار ومعبرة ، وذلك لتلبية حاجة مستخدميها بحيث تمكنهم من تقييم الأحداث الماضية والحاضرة وتوقع احتمالات المستقبل ولكي تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية مفيدة لمتخذي القرارات أو مستخدمي البيانات المالية فإنها يجب أن تكون ملائمة أن تتصف بخاصية الملاءمة وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث في الماضي والحاضر وفي المستقبل، أو عندما تمكنهم من تعزيز أو تصحيح تقييماتهم السابقة، هذا وتعد المعلومات مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستثمرون اعتماداً على البيانات المالية،(حماد، 2002، 87) لذا تعرف الملاءمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار

مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبعبارة أخرى " هي قدرة المعلومات على إيجاد فرق في اتخاذ القرار ، ويندرج تحت هذه الصفة النوعية ما يلي : (دهمش ، 1995، 22)

أ. القدرة التنبؤية predictive Value وتعرف القيمة التنبؤية بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة مستخدميها في علم التنبؤات حول آثار الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.

ب. قيمة التغذية العكسية : feedback Value وهي القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات والبيانات المحاسبية في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.

ج. الموقوتية (التوقيت الجيد أو المناسب) Timeliness تعني الموقوتية توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب أو قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير على قراراتهم . ويعد التوقيت المناسب للبيانات المالية أمرا هاما لصفة الملاءمة، ويقصد بذلك أن تنشر المعلومات في الوقت الملائم قبل أن تفقد أهميتها.

3- الموثوقية:

تتوفر خاصية الموثوقية في المعلومات عندما تخلو من الأخطاء المادية والتحيز، وبالتالي يكون بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها باعتبارها تمثل بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بدرجة معقولة .

يمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن لا يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها نظرا لطبيعتها أو مدلولاتها بحيث لو تم الاعتراف بها فقد لا تعكس واقع الأمر ، بل وربما أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللا وعلى سبيل المثال لو كانت المطالبة بالتعويض عن الأضرار موضوع نزاع قانوني سواء من حيث القيمة أم القبول ، فرمما يكون من غير

المناسب للشركة الإقرار بالقيمة الكاملة للمطالبة في الميزانية العمومية مع أنه قد يكون من المناسب في الوقت نفسه الإفصاح عن مبلغ وظروف المطالبة .

هذا ولكي تكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى والتي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول وعلى سبيل المثال : يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها موجودات ومطلوبات وحق ملكية وذلك في تاريخ التقرير ووفقا لمقاييس التحقق .

كما يجب أن تكون المعلومات المتضمنة في البيانات المالية محايدة ، أي خالية من التحيز ولا تُعد البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حيلة محددة سلفا .

هذا فإنه ليس جميع المعلومات الملائمة والموثوقة ذات فائدة ، حيث إن هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر وهو ما يطلق عليه اختبار مستوى الأهمية ويعد البند مهما نسبيا إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة غير صحيحة إلى التأثير على متخذ القرار أو تغيير مسار قراره.

وفقا للمعايير المحاسبية الدولية رقم (8) وضع بيان المفاهيم رقم (2) قيدين على إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها، القيد الأول: أن تكون المعلومات ذات أهمية مادية (Materiality) حيث إن هذا القيد يتعلق بأثر البند على العمليات المالية ككل للمنشأة.

أما القيد الثاني: أن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفتها ويتضمن هذا القيد بأن يتم موازنة التكاليف المترتبة على تقديم المعلومات مع المنافع المرجوة من استخدامها بحيث تزيد المنافع المتأتية من المعلومات عن التكاليف اللازمة لإعداد هذه المعلومات وتقديمها (Kieso, et, al,2001, 48 - 49) .

4- القابلية للمقارنة

ويقصد بها توفير معلومات خاصة بعدة فترات مالية حتى يتسنى للمستفيد من مقارنتها مع بعضها البعض ، وهذه الصفة تعتمد على مبدأ الثبات في المحاسبة (الاتساق) Consistency وذلك حتى يتمكن مستخدم البيانات من تقييم التغيير في السياسات المحاسبية للمنشأة من سنة إلى أخرى .

فإنه يجب استخدام المعالجات المحاسبية نفسها من فترة لأخرى ولنفس الظروف وهذا لا يمنع التغيير من مبدأ محاسبي مقبول ، أو من طريق محاسبية مقبولة إلى طريقة محاسبية أخرى مقبولة إذا ما وجد ما يبرر هذا التغيير ولكن في هذه الحالة يجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن أي تغيير في تلك الظروف أو السياسات وتأثيره على التقارير المالية وكذلك مبررات ذلك التغيير ، وعلى مدقق الحسابات القانوني إيضاح ذلك في فقرة من تقريره (مع الرجوع إلي الملاحظة الواردة في القوائم المالية).

وتبرز أهمية صفة القابلية للمقارنة لسبب أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو عرض تقارير مالية وعلى أساس مقارنة ، كون الأرقام المحاسبية الإفرادية ذات محتوى معلومات منخفض ونادرا ما تكون ذات صبغة إخبارية .

لذا يجب أن يكون بمقدور مستخدمي البيانات المالية مقارنة البيانات المالية للشركة على مر الزمن وذلك لتحديد الاتجاهات بالنسبة لكل من ربحيتها ومركزها المالي، كما يجب أن يكون بمقدور مستخدمي البيانات المالية مقارنتها لشركات مختلفة وذلك من ناحية كل من المركز المالي، والربحية والتغيرات الحاصلة على المركز المالي .

إن من أهم نتائج خاصية النوعية بالنسبة للقابلية للمقارنة هو أن يتم تعريف المستخدمين بالسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية، وبأي تغيرات تحدث على تلك السياسات وكذلك الآثار المترتبة على تلك التغيرات. إن التقيد بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب القيام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية مما يساعد على تحقيق مبدأ المقارنة . هذا ويشمل الإفصاح كامل عملية الإبلاغ المالي وهناك عدة طرق مختلفة للإفصاح، وإن اختيار أفضل طريقة للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية. ويمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعاً للإفصاح على النحو التالي:

(Hendriksen & Breda , 1992-871-882)

أ- في منظومة القوائم المالية (صلب القوائم المالية):

يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية إن أمكن ذلك ، فالأصول والالتزامات ونتائج أعمال وحقوق المساهمين يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حالما يمكن قياس العمليات والتغيرات الأخرى بموثوقية وبدرجة عادلة من الدقة ، حيث إن لطريقة عرض المعلومات دوراً في مساعدة مستخدمي البيانات المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية . فعلى سبيل المثال، فإن تصنيف المصاريف إلى ثابتة ومتغيرة في قائمة الدخل قد يساعد قارئ البيانات المالية على التنبؤ بحجم تلك المصاريف تبعاً للتغير في حجم المبيعات وإن عرض المعلومات والإفصاح عنها بالغ الأهمية لمستخدمي البيانات المالية من أجل تزويدهم بمعلومات ضرورية لاتخاذ قراراتهم. (Roberts, 2002, 281)

ب- إستخدام المصطلحات والعرض المفصل .

تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة وعنونة البنود في تلك القوائم، على زيادة فهم قارئ تلك القوائم، وإزالة الغموض فيها، إذ إن الزيادة في الإفصاح تؤدي إلى الزيادة في الشفافية. (Gray , 1988 , p 72) ونظراً لمحدودية إدراك العنصر البشري ونطاق عنايته، لذلك على البيانات المحاسبية أن تكون ملخصة لتصبح ذات معنى ومفيدة، ويعتمد خيار كمية المعلومات الواجب عرضها والبنود التي ستعرض بشكل مفصل على أهداف الإبلاغ المالي والأهمية النسبية للبيانات.

وبصفة عامة ، إذا كانت عملية التفصيل في عملية الإفصاح مناسبة وأكثر فائدة لاتخاذ القرارات فيجب عندها إعطاؤها أولوية (Hendriksen and Breda, 1992 , 873) .

ج- إستخدام الإيضاحات أمام بنود القوائم المالية ، المعلومات المعارضة أو بين الأقواس Parenthetical Information : في حال كانت عناوين البنود المدرجة في القوائم المالية لا تعبر بشكل واضح عن تلك البنود دون الحاجة إلى الإطالة، فإن تفسير أو تعريف إضافي بتلك البنود يمكن أن يتم بوضعها كملاحظة بين أقواس ، بحيث تتبع عنوان تلك البنود في تلك القوائم.

وفي كثير من الأحيان قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في القائمة نفسها أو قائمة أخرى، أو إجراء شرح مختصر لقييد معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الهوامش ويمكن أن يتم هذا عن طريق إيضاح بين قوسين . (عبد الله، 1995 ، 43) .

د. الملاحظات والهوامش (الإيضاحات) : شهدت التقارير المالية الحالية في العصر الحديث إتجاهاً كبيراً نحو إستعمال الملاحظات والهوامش، حتى أطلق على هذه الحقبة حقبة أو عصر الهوامش، وبعد استعمال الملاحظات في الهوامش تحسناً في عملية الإبلاغ المالي، كونها عززت من الاتجاه نحو الإفصاح الكامل للأحداث المالية وعرض البيانات المالية الملائمة.

إلا أن الاستخدام المفرط للهوامش أو الإيضاحات قد يعيق تطور القوائم المالية نفسها، لأن ذلك سيؤدي إلى إحلال الإيضاحات الواردة في الهوامش بحيث تتضمن المعلومات الأكثر أهمية ويتم استعمالها كمبرر لعدم الإفصاح الكامل في صلب القوائم المالية.

وتهدف الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منها إلى الإفصاح عن المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كاف في صلب القوائم المالية، دون الحد من وضوح تلك القوائم. ويجب أن لا تتعارض تلك الإيضاحات أو تكون تكراراً للمعلومات الواردة في القوائم المالية (Hendriksen and Breda, 1992, 874)

وتتمتع الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بعدة مزايا ، حيث يتم إستخدامها في النواحي التالية: (Hendriksen and Breda, 1992 , 874-875)

1. عرض المعلومات غير الكمية كجزء مكمل للتقارير المالية.
 2. الإفصاح عن أهلية أو القيود على البنود الواردة في القوائم المالية مثل وجود رهون لبعض الأصول الثابتة وأية قيود على الأرباح. (عبد الله ، 1995 ، 44).
 3. الإفصاح ومقدار أكبر من التفصيل مقارنة بما يتم عرضه في صلب القوائم المالية.
 4. عرض أية معلومات كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.
- 4-3 الإفصاح ومسؤولية مدقق الحسابات الخارجي:

يتضمن تقرير المدقق الرأي الفني المحايد حول مدى تمثيل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها لمركز الشركة المالي ولنتائج أعمالها ولتدفقاتها النقدية وللتغيرات في حقوق الملكية وفيما أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو للمعايير المحاسبية الدولية .

وقد لا يعد تقرير مدقق الحسابات هو المكان الذي يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية الجوهرية الخاصة بالمنشأة ، لكنه يساعد في أن يوفر إيضاحات حول بعض المعلومات ومنها : (Hendriksen and Breda, 1992, 880- 881)

1. التأثير المادي (الهام) الناتج عن استخدام طرق محاسبية مختلفة عن الطرق المقبولة قبولاً عاماً .
2. التأثير المادي للتحويل من طريقة محاسبية مقبولة قبولاً عاماً إلى طريقة أخرى مقبولة الاختلاف في الرأي بين المدقق والعميل (إدارة المنشأة) بخصوص طريقة مقبولة واحدة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقرير المالي .
3. كما ويوفر تقرير المدقق معلومات حول وجود شك في قدرة الشركة علي الاستمرارية وأية أخطاء جوهرية وحالات غش ومخالفات تقوم بها الإدارة في البيانات المالية .

يتطلب قانون الشركات التجارية الكويتي رقم (15) لسنة 1960 وفقاً لنص المادة رقم (161) ما يلي:
" يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين ، تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه
وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها. والسنة المالية للشركة هي السنة الشمسية ما لم يحدد
نظام الشركة معياراً آخر. كذلك تتطلب تعليمات سوق الكويت
للأوراق المالية وتماشياً مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم
(34) التقرير المالي المرحلي ضرورة قيام كل شركة مدرجة بتقديم بيانات مالية مرحلية مكثفة في نهاية كل
ربع سنة وأن يتم مراجعة تلك البيانات من قبل مراقبي الحسابات وفي هذه الحالة يسمى تقريره تقرير
المراجعة.

واستثناء من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة يكون للشركة المسجلة في سوق الأوراق المالية مراقبو
حسابات لا يقل عددهم عن اثنين من المحاسبين القانونيين على أن يكونا من مكاتب محاسبية منفصلة ".
يقوم مراقبو الحسابات بإعداد تقرير حول البيانات المالية المدققة بغرض إبداء الرأي حول تلك
البيانات مأخوذة ككل وفي تلك الحالة يسمى تقريره تقرير مراقبي الحسابات، يجب على مراقبي الحسابات
أن يراجعوا ويقيموا النتائج التي توصلوا إليها من عملية التدقيق واعتبار ذلك كأساس لإبداء الرأي حول
البيانات المالية ، حيث إن مسؤولية المدقق الخارجي تشمل التحقق من أن القوائم المالية أعدت وفقاً
للمعايير الدولية للتقارير المالية ، وكذلك التحقق من عدالة تلك القوائم، وإن مسؤولية توفير الإفصاح
المحاسبي تقع على عاتق كل من الإدارة معدة القوائم المالية والمدقق المسؤول عن وجود هذا الإفصاح في
تلك القوائم المالية.

3-5 تفسيرات حول سياسة الإفصاح:

إن مدى تعبير المعلومات التي تم الإفصاح عنها من قبل الإدارة عن واقع الحال بصورة عادية ، إذ
يعتقد البعض أن المسألة لها بعدان: الأول أن القوائم المالية تظهر صورة عادلة للوضع المالي للمنشأة والبعد
الثاني أن القوائم المالية أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (أبو المكارم ، 2001 ، 48).
حيث إن المعيار أو القاعدة الواجب إستخدامها لتحديد فيما إذا كان يجب الإفصاح هو أن يتم الإفصاح
السريع والمباشر إذا كان الأمر يتعلق بمعلومات عن شؤون الشركات ، أو حول الأحداث أو الظروف في
السوق حول أسهم الشركة وذلك عندما يتحقق أحد هذين المعيارين :

عندما يكون هناك احتمال أن تلك المعلومات قد تؤثر بشكل فاعل على سعر السهم في السوق. عندما تكون تلك المعلومات (التي تتضمن في بعض الحالات أي تفسيرات ضرورية من قبل محلي الاستثمارات أو خبراء آخرين)، من المحتمل أن تكون مهمة للمستثمرين في اتخاذ القرارات، أما نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها عن شؤون الشركة هي أية معلومات واقعية وفي الوقت نفسه تعد مادية ولها تأثير على قيمة أسهم الشركة أو في إتخاذ القرارات فيما إذا يتم الاستثمار أو المتاجرة في تلك الأسهم أم لا، ومثال ذلك:

- أ. ممتلكاتها ، وأعمالها ، والأوضاع المالية وتوقعات الشركة.
- ب. الاندماج وتملك الشركات.
- ج. التعاملات مع الموظفين ، والموردين، والعملاء، وآخرين.
- د. معلومات حول التغيرات الجوهرية في ملكية أسهم الشركة من قبل المساهمين الرئيسيين، والمديرين التنفيذيين.

هناك أنواع من الأحداث والشروط في السوق ولها تأثير أو متعلقة مباشرة بأسهم الشركة والتي يتطلب الأمر الإفصاح عنها، حيث إن سعر سهم الشركة (كذلك القرار المعقول للمستثمر فيما يتعلق بشراء أو بيع تلك الأسهم) ربما يتأثر سواء بعناصر تخص السوق مباشرة، أم بعناصر تتعلق بنشاط الشركة، ومثال ذلك:

- أ- اندماج أو تملك مشروع مشترك.
- ب- الإعلان عن توزيعات أرباح أو الغاؤها.
- ج- تملك أو خسارة عقود جوهرية .
- د- أي منتج أو إكتشاف جوهري جديد.
- هـ- اقتراض مبالغ مادية من الأموال.
- و- دعاوى وقضايا جوهرية .
- د- شراء أو بيع موجودات مادية.
- ز- أي منازعات جوهرية مع العمال أو الموردين ، أو مقاولي الباطن.
- ي- إنشاء برنامج لشراء أسهم الخزينة.

ط- فشل الشركة في سداد أصل المبلغ أو الفوائد من التزاماتها.

هذا ولربما على الشركة في بعض الأحيان حجب معلومات مادية ولكن يجب أن يكون ذلك بشكل مناسب، ومثال ذلك:

أ- بطريق الصدفة ، فإن الظروف الواردة أدناه يجب أن تحفظ على مستوى عالٍ من السرية، أو ربما تفرض حظر مؤقت حول نشر تلك المعلومات، وعلى أية حال فإن تلك الظروف محددة وتمثل استثناءات غير متكررة، وبالتالي، فإنه في حالة وجود شك فإن القرار سوف يكون في مصلحة ضرورة النشر.

ب- عندما يكون الإفصاح المباشر فيه إجحاف على مقدرة الشركة في مواصلة تحقيق أهدافها، وعلى الرغم من أن الإفصاح واجب للمساهمين إلا أنه في بعض الحالات (على سبيل المثال الإفصاح عن خطة الشركة تملك بعض العقارات ربما يؤدي إلى زيادة التكلفة على الشركة أو ربما يمنع الشركة من تنفيذ مخططاتها) ، في تلك الظروف ، إذا كانت النتيجة سوف تضر- بالشركة فإن عدم الإعلان ربما كان من الأفضل أن يؤجل إلى وقت آخر.

ج- عندما تكون الأمور في حالة تقلب وأن فرصة الإفصاح في وقت قريب قد تكون أفضل. إن تطور الشركة يعطي المجال لمعلومات والتي هي على الرغم من أنها مادية ، إلا أنها خاضعة لتغيرات سريعة، إذا كان الأمر قد قارب على أن يستقر أو يتم البت فيه، فإنه ربما كان من المناسب وقف الإفصاح للعامة حتى يتم الإعلان عن ذلك من قبل الشركة نظراً لأن الإعلان عن موضوع في ظروف متغيرة قد يضلل العامة بدلاً من توضيح الأمور لهم.

(على سبيل المثال : في حالة وجود مفاوضات ناجحة لتملك شركة أخرى، فإن المعلومات المعروفة لكل طرف ربما كانت فقط رغبة كل منهم في عقد المناقشات ، لاحقاً وفي وقت قريب ربما يتضح أن الطرفين على وشك التوصل إلى الاتفاقيات وفقاً لشروط معينة، في ظل تلك الظروف وعلى افتراض ضرورة الحفاظ على السرية ، فإن الشركة غير ملزمة للإعلان عن كل مرحلة من المناقشات)،

أما في حالة وجود إشاعة أو تقرير والتي تحتوي على معلومات غير صحيحة ، يجب عمل إعلان يظهر الحقائق ويعلن للعمامة ، بالإضافة إلى ذلك، في حالة وجود تقرير مزيف ، يجب بذل جهد معقول لنقل الإعلان لانتباه مجموعة محددة والتي قامت بتوزيعه ، على سبيل المثال في حالة نشر أي معلومات غير صحيحة في الصحف ، يجب إرسال إعلان إلى المسؤول الاقتصادي في تلك الصحف.

ويجب على الشركة عندما يكون هناك تأثير غير عادي للسوق على أسهمها أن تحاول تحديد الأسباب حول نشاط السوق عن طريق الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص، ومثال ذلك ما يلي:

أ- فيما إذا كانت المعلومات حول شؤون الشركة والتي تؤثر على أحوال السوق تم الإفصاح عنها للعمامة في وقت قريب .

ب- فيما إذا كان هناك أية معلومات مشابهة والتي تم الإعلان عنها للعمامة (وفي تلك الحالة فإن ظروف السوق غير العادية ربما تفيد بأن هناك تسريبات للمعلومات).

ج- فيما إذا كانت الشركة تتعرض إلى إشاعة أو تقرير مزيف .

أما إذا قررت الشركة أن تأثير السوق نتج من أن هناك معلومات مادية تم نشرها أصلاً، ففي تلك الحالة لا يتطلب من الشركة بصفة عامة القيام بعمل أية إعلانات ، ومع ذلك إذا ما أشار تأثير السوق من أن تلك المعلومات قد أسيء فهمها، ربما كان من المناسب بعد مناقشة الموضوع مع سوق الأوراق المالية أن يتم إصدار إعلان لتفسير وتوضيح الأسباب.

أما إذا نتج تأثير السوق عن طريق تسريب معلومات لم يتم أصلاً الإفصاح عنها سابقاً فإن تلك المعلومات موضوع البحث يجب نشرها بأسرع وقت يمكن إلى العمامة.

وأخيراً إذا ما كانت الشركة غير قادرة على تحديد أسباب تأثير السوق ، فإن سوق الأوراق المالية ربما يقترح على الشركة أن لا تصدر أية أخبار (أي عدم نشر أي إعلانات).

أما في ما يتعلق بالمعلومات الداخلية فإن ذلك يتمثل فيما يلي:

أ- أية معلومات أو تطورات والتي ربما كان لها تأثير مادي على الشركة أو تداول أسهمها في السوق والتي لم يتم نشرها والإفصاح عنها للعمامة.

ب- شراء أو بيع أسهم الشركة ، أو أي من الأدوات المالية التي تصدرها الشركة ، إن مثل هذه العمليات تعد أنها تتم من قبل أشخاص من الداخل عندما يكون لديه أية منفعة وفائدة إما مباشرة أو غير مباشرة في تلك الأسهم أو الأدوات المالية، دون الأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت تلك الأدوات مملوكة له ومسجلة باسمه.

ج- تسريب المعلومات إلى أفراد من الخارج لتمكينهم من المتاجرة في أسهم الشركة على أساس المعلومات التي لم يتم الإفصاح عنها بعد .

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وعرض النتائج وتحليلها

1-4 منهجية الدراسة

1-1-4 مقدمة

2-1-4 طبيعة وإطار الدراسة

3-1-4 مجتمع الدراسة

4-1-4 عينة الدراسة

5-1-4 أساليب جمع البيانات ومصادرها

6-1-4 التصميم الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات

7-1-4 خصائص عينة الدراسة

8-1-4 التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات

1-4 منهجية الدراسة :

1-1-4 مقدمة :

يهدف هذا المبحث إلى بيان منهجية الدراسة، حيث تناول مجتمع الدراسة وعينتها ومعايير القياس، واختبارات صدق وثبات أداة القياس وأساليب جمع البيانات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج الدراسة.

2-1-4 طبيعة وإطار الدراسة:

تعد الدراسة من النوع الوصفي الاستكشافي المبني على آراء واتجاهات عينة مجتمع البحث وقد أجريت على المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية .

3-1-4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد قدرت عددهم كمستثمرين أفراد بعدد (116000) فرد، تمثل الإناث تقريباً 25% منهم، وقدر المستثمرين الذين يمثلون شركات (2911) مستثمر، وذلك بناء على إعداد أرقام حساب العملاء في شركة المقاصة الكويتية حتى نهاية شهر ابريل 2006.

4-1-4 عينة الدراسة:

تم توزيع (500) استبانة للعينة وهي عينة ممثلة للمجتمع وتم تقسيمها كما يلي:
أولاً: المستثمر الفرد:

أ- عدد (200) استبانة للمستثمر الفرد (ذكر) .

ب- عدد (200) استبانة للمستثمر الفرد (أنثى).

ثانياً: المستثمر المؤسسي:

عدد (100) استبانة للمستثمر المؤسسي.

4-1-5 أساليب جمع البيانات ومصادرها:

بعد تحديد الإطار المبدئي لعناصر الدراسة الأساسية، تم الشروع بعملية جمع البيانات من مختلف

المصادر ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى نوعين هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية، كما يلي:

1. المصادر الثانوية وتشمل:

أ- الكتب والدوريات العلمية، والمراجع والدراسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية وتعليمات لجنة سوق الكويت للأوراق المالية.

ب- المواقع الإلكترونية من خلال الإنترنت والخاصة بموقع مجلس معايير المحاسبة الدولية وسوق الكويت للأوراق المالية والمواقع ذات العلاقة بالموضوع.

2. المصادر الأولية وتشمل:

أ- لقد تم اعتماد مؤشر لتحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في البيانات والتقارير المالية والمعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية النافذة وفق الآلية التالية:

- تم تقسيم المعلومات الواردة في البيانات والقوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية إلى ستة أجزاء وتشمل:

الجزء الأول: أهمية البيانات والتقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الكويت بالنسبة لقرار الاستثمار لكل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

الجزء الثاني: أهمية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الكويت من حيث خصائصها النوعية وتأثير ذلك بالنسبة لقرار الاستثمار لكل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

الجزء الثالث: أهمية المعلومات الواردة في البيانات والتقارير المالية والعوامل التي لها تأثير على جودة وكفاءة المعلومات المالية المنشورة وذلك بالنسبة لقرار الاستثمار لكل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

الجزء الرابع: الأهمية النسبية لمصادر المعلومات بالنسبة لكل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي. تقسم الأهمية للمعلومات الواردة إلى عدة محاور لكي تشمل جميع متطلبات قائمة التدفقات النقدية في كل المعايير الدولية والمتعلقة بقطاع الصناعة.

تم تصميم استبانة بجمع المعلومات اللازمة للدراسة، للتعرف من خلالها ونظرة كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد إلى أهمية المعلومات الواردة في البيانات والتقارير المالية والمعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وقد شملت الاستبانة ما يلي:

معلومات خاصة بالمستجيبين وقد وردت في الجزء الثالث بعنوان البيانات الشخصية وتتضمن معلومات حول الجنس والمؤهل العلمي، والتخصص، وعدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار، ومتوسط عدد القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها شهرياً.

الجزء الخامس: أهمية الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية بالنسبة لقرار الاستثمار لكل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي .

الجزء السادس: أهمية نتائج التحاليل المالية للبيانات والتقارير المالية وآراء الخبراء والمحللين الماليين وأثر ذلك على قرار الاستثمار بالنسبة لكل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

وتضمن الجزء الأول من الاستبانة معلومات حول أهمية البيانات والتقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الكويت . بالنسبة للمستثمر عند إتخاذ القرار الاستثماري وقد بلغ عدد تلك البنود (36) بنداً.

إضافة إلى طرح سؤال على المستجيبين للإستبانة يتعلق بمعرفتهم ما إذا كانت الشركات التابعة في دولة الكويت لها قوائم مالية منفصلة من الشركات الأم.

وتضمن الجزء الثاني من الاستبانة أسئلة حول أهمية وحاجة المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية لدراسة وتحليل البيانات المالية أو الاعتماد على رأي المحللين الماليين والمعوقات التي قد تحول دون ذلك. - مقياس تحديد الأهمية النسبية :

يتكون سلم الإجابة من خمس درجات بناء على أهمية كل بند من بنود الاستبانة وآراء المستثمرين سواء المستثمر الفرد أم المستثمر المؤسسي- لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانة، وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، حيث يعطى هذا المقياس الدرجات كما هو مبين في الجدول التالي:

1	2	3	4	5	الدرجة
غير مهم على الإطلاق	غير مهم	متوسط الأهمية	مهم	مهم جداً	الأهمية
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	

6-1-4 التصميم الإحصائي للدراسة وتحليل البيانات:

تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences – SPSS)

في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة ، حيث تم إختيار الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساساً على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة.

وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض البحث، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها ومبررات استخدام كل منها:
أولاً: أساليب إحصائية وصفية:

أ. التوزيع التكراري: كمؤشر لمعرفة عدد التكرار لكل فئة من المتغيرات النوعية وكذلك القيم المختلفة للمتغير الكمي، وقد استخدم في هذه الدراسة للتعرف على خصائص عينة الدراسة.
ب. الوسط الحسابي : وهو أحد مقاييس النزعة المركزية فقد تم استخدامه في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين للإستبانة من فئتي المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، حيث عد الوسط الحسابي لإيجابيات المشاركين مؤشراً لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود المعلومات المتعلقة بأهمية المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية.

ج. الانحراف المعياري: استخدم الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

ثانياً: اختبار (t) (اختبار العينة الأحادية T- test) :

وذلك لبيان أي فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أهمية الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة الواردة في الاستبانة بالنسبة لمجموعة المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي في سوق الكويت للأوراق المالية أي اختبار الفرق بين متوسطين.

ثالثاً: اختبار (t) للعينات المستقلة (Independent Samples T-Test):

ويستخدم لاختبار الفروق في الرأي بين عينتين مستقلتين وهما في هذه الدراسة المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

رابعاً: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس الممثلة الاستبانة ومعرفة مدى صدق الاستبانة في قياس المفهوم المراد قياسه فعلا وهو الأهمية النسبية للمعلومات الواردة وسيتم في هذه الدراسة استخدام معامل ثبات (الفا كرونباخ) لمعرفة أثر الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة على القرارات الاستثمارية في سوق الكويت للأوراق المالية بالنسبة لكل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

وقد بلغ معامل الثبات (α) لأفراد العينة (91.75) وهي نسبة تدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس وهي أعلى من قيمة الفا المعيارية والتي تبلغ 60% لذلك يمكن الاعتماد على استجابات أفراد العينة في اشتقاق النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة . ويمثل معامل الثبات هذا احتمال الحصول على النتائج نفسها في حال إعادة الدراسة مرة أخرى.

7-1-4 خصائص عينة الدراسة:

1- الجنس:

يبين الجدول رقم (1-4) نتائج الدراسة المتعلقة بجنس المستثمر

وكذلك تبين نسبة الاستجابة لعينتي الدراسة :

جدول رقم (1-4)

توزيع عينة الدراسة تبعاً للجنس

الرقم	الفئة	الاستبانة الموزعة	الاستبانة المستردة	نسبة الاستبانة المستردة
1	المستثمر الفراد	200	200	100%
		أنثى	163	82%
2	المستثمر المؤسسي	100	74	74%

ونلاحظ من الجدول رقم (1-4) أعلاه، بأن نسبة الاستجابة للمستثمر الفراد (ذكر) (100%) أما نسبة الاستجابة للمستثمر الفراد (أنثى) فقد كانت (82%)، إذ إن هناك (37) استبانة لم يتم الإجابة عليها، أما بالنسبة للمستثمر المؤسسي فقد كانت نسبة الاستجابة (74%)، إذ إن هناك (26) استبانة لم يتم الإجابة عليها.

2- المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (2-4) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمي لعينة الدراسة وتم تحديد خمسة

مستويات للمؤهل العلمي تبدأ من أقل من الدبلوم إلى درجة الدكتوراه.

جدول رقم (2-4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

مستثمر فرد		مستثمر مؤسسي		المؤهل العلمي
نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	
5.5%	20	-	-	أقل من دبلوم
33.3%	121	18.9%	14	دبلوم
60.3%	219	54.1%	40	بكالوريوس
0.8%	3	13.5%	10	ماجستير
-	-	13.5%	10	دكتوراه

ويلاحظ من الجدول المذكور أن المستوى التعليمي للمستثمرين سواء للمستثمر للفرد أم المستثمر المؤسسي- يعد مرتفعاً حيث كانت نسبة من يحملون درجة البكالوريوس بالنسبة للمستثمر المؤسسي- (54.1%) بالنسبة للمستثمر الفرد (60.3%)، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة مؤهلة علمياً وبالتالي تعكس قدرتها على إجابة أسئلة الاستبانة.

3- عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار :

يبين الجدول رقم (3-4) نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث تراوح عدد سنوات الممارسة بين أقل من خمس سنوات وعشرين سنة فأكثر.

جدول رقم (3-4)

عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

مستثمر الفرد		مستثمر مؤسسي		الفئة
نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	
%47.4	172	%40.5	30	أقل من 5 سنوات
%38	138	%43.2	32	من 5 سنوات وأقل من 10
%8.5	31	%16.2	12	من 10 سنوات وأقل من 15
-	-	-	-	من 15 سنة وأقل من 20
%6.1	22	-	-	من 20 سنة فأكثر
%100	363	%100	74	المجموع

يظهر الجدول (3-4) عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة للمستثمرين سواء المستثمر الفرد أم المستثمر المؤسسي-، حيث بلغت (%47.4) بالنسبة للمستثمر الفرد مما يعكس توجه أفراد المجتمع للاستثمار والمتاجرة في سوق الأسهم، في حين بلغت بالنسبة للمستثمر المؤسسي (%43.2) للفئة من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات ويعتقد الباحث أن المستثمر المؤسسي- والمتمثل في الشركات الاستثمارية والمحافطة المالية يعتمد على فئة الشباب عند تعيين الكوادر العاملة في مجالات الاستثمار. هذا وتعكس النسب المبينة في الجدول المذكور تنوعاً كبيراً في عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة سواء من قطاع المؤسسات أم قطاع الأفراد ، مما ينعكس إيجابياً على نتائج الدراسة.

4- التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم (4-4) نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص العلمي لعينة الدراسة فقد تم تقسيم التخصص العلمي إلى خمس فئات ، أربع منها ذات علاقة مباشرة بموضوع أو مجال الدراسة مجالها، وهي المحاسبة ، والإدارة والاقتصاد والتمويل، أما الفئة الخامسة فتشتمل التخصصات الأخرى.

جدول رقم (4-4)

التخصص العلمي لعينة الدراسة

التخصص	مستثمر مؤسسي		مستثمر فرد	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
محاسبة	24	%32.4	87	%24
تمويل	10	%13.5	25	%6.9
إدارة	28	%37.8	119	%32.8
اقتصاد	4	%5.4	24	%6.6
أخرى	8	%10.8	108	%29.8
المجموع	74	%100	363	%100

حيث يظهر الجدول أعلاه رقم (4-4) أن غالبية عينة الدراسة ذات تخصصات علمية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وأن أعلى نسبة للتخصص العلمي كانت تخصص الإدارة حيث بلغت (%32.8) بالنسبة للمستثمرين الأفراد و(%37.8) بالنسبة للمستثمر المؤسسي.

ونلاحظ ارتفاع نسبة التخصصات العلمية الأخرى لدى المستثمرين الأفراد حيث بلغت (%29.8) ويمكن تفسير أسباب ارتفاع هذه النسبة إلى أن قطاع المستثمرين الأفراد يشمل جميع الفئات الراغبة بالاستثمار على اختلاف تخصصاتها، في حين تعتمد الشركات الاستثمارية والمحافظ المالية على التخصصات ذات العلاقة بالاستثمار ويظهر ذلك جلياً في الاعتماد على تخصص الإدارة بنسبة (%37.8) ويليهما المحاسبة بنسبة (%32.4).

5- متوسط أعداد القرارات الاستثمارية المتخذة خلال الشهر :

يبين الجدول (4-5) متوسط أعداد القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها من قبل أفراد عينة الدراسة خلال الشهر حيث تم تقسيمها إلى خمس فئات، تبدأ من أقل من (25) قرار وتنتهي إلى (100) قرار فأكثر.

جدول رقم (4-5)

متوسط أعداد القرارات الاستثمارية المتخذة خلال الشهر من قبل عينة الدراسة

مستثمر فرد		مستثمر مؤسسي		الفئة
نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	
84.8%	308	73%	54	اقل من 25 قرار
14.3%	52	27%	20	من 25-أقل من 50 قرار
0.8%	3	-	-	من 50- اقل من 75 قرار
-	-	-	-	من 75- اقل من 100 قرار
-	-	-	-	100 قرار فأكثر
100%	363	100%	74	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه رقم (4-5) أن أعلى نسبة مئوية للمستثمر الفرد قد بلغت (84.8%) لفئة الأقل من (25) قرار وكذلك أعلى نسبة مئوية للمستثمر المؤسسي- قد بلغت (73%) لفئة الأقل من (25) قرار، ويمكن تفسير هذه النسب المرتفعة لأعداد القرارات الأقل من 25 قراراً شهرياً إلى الحالة المستقرة لأسعار بورصة الكويت حيث لا تسمح الأنظمة والتعليمات السارية في البورصة بتغيير سعر السهم بأكثر من 5% يومياً (حسب تعليمات سوق الأوراق المالية) مما يحد من وجود قفزات سعرية.

8-1-4 التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات:

- عرض نتائج الدراسة:

وقد استخرج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات عينة الدراسة حيث تم تلخيص النتائج في الجداول التالية:

- ما مدى موافقتك أو عدم موافقتك حول الأهداف التالية للتقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة دولة الكويت:

جدول رقم (4-6)

مستثمر فرد		مستثمر مؤسسي		العبارة	*
انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي		
0.69466	4.2534	0.99685	4.2162	مقارنة السنة الفعلية مع ما كان مقدراً من قبل الإدارة سابقاً.	1
0.66259	4.2231	0.8396	4.2973	إعطاء معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد.	2
1.02389	3.7934	1.26526	3.6486	إعطاء معلومات عن العملاء الرئيسيين للشركة .	3
0.93783	3.865	0.93157	4.1892	إعطاء معلومات وتحليلات مالية تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	4
0.83214	4.0606	1.00719	4.1622	إعطاء معلومات عن كيف كان سعر السهم للشركة مقارنة مع السوق بصيغة تساعد على إجراء المقارنة بين أداء الشركة مع الشركات المماثلة في نفس النشاط.	5
0.74869	4.1295	0.80631	4.2973	إعطاء معلومات تساعد على تقييم أداء الإدارة للأصول وتنميتها بالمستوى الملائم	6

نلاحظ من الجدول رقم (4- 6) أن الفقرة رقم (6) وهي اعطاء معلومات تساعد على تقييم أداء الادارة للأصول وتنميتها بالمستوى الملائم. والفقرة رقم (2) وهي اعطاء معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد قد حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو (4.29) وبانحراف معياري للفقرة رقم (6) قدره (0.80) وبانحراف معياري للفقرة رقم (2) قدره (0.83) وذلك بالنسبة للمستثمر المؤسسي- أما بالنسبة للمستثمر الفرد فقد كانت الفقرة رقم (1) وهي مقارنة السنة الفعلية مع ما كان مقدراً من قبل الادارة سابقاً قد حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو (4.25) بانحراف معياري قدره (0.69) والفقرة رقم (3) وهي اعطاء معلومات عن العملاء الرئيسيين للشركة قد حصلت على أقل متوسط حسابي وهو (3.79) وبانحراف معياري قدره (1.02).

إذ يتبين من الجدول رقم (4-6) أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات أكبر من متوسط أداة القياس وهي (3) وهذا يعني أن اتجاهات عينة الدراسة وفق الجدول رقم (4-6) إيجابية مما يعني اهتمام المستثمرين بشقيهم المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي- بأهمية الافصاح عن تلك البيانات قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية مما يظهر حاجة المستثمرين سواء المستثمر الفرد أو المستثمر المؤسسي- لمزيد من الايضاحات في البيانات المالية وخاصة عن تلك المعلومات التي لا تظهر في صلب البيانات والتقارير المالية.

- ما مدى موافقتك حول ما إذا كانت المعلومات المالية التي تنشرها الشركة تحتوي علي الخصائص التالية .

جدول رقم (4-7)

*	العبارة	مستثمر مؤسسي		مستثمر فرد	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
1	الملاءمة	4.108108	0.732187	4.267218	0.774382
2	أمانة المعلومات وإمكانية الثقة بها أو الاعتماد عليها	4.040541	0.985361	4.347107	0.82144
3	قابلية المعلومات للمقارنة مع الشركات المالية	4.081081	0.754108	3.713499	0.656888
4	الثبات في تطبيق طرق وأساليب القياس والعرض والإفصاح	4.243243	0.824468	3.575758	0.737074
5	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب	4.432432	0.598653	4.123967	0.719541

نلاحظ من الجدول رقم (4-7) أعلاه أن الفقرة رقم (5) وهي قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب قد حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو (4.43) وبانحراف معياري قدره (0.59) والفقرة رقم (2) وهي أمانة المعلومات وإمكانية الثقة بها أو الاعتماد عليها قد حصلت على أقل متوسط حسابي وهو (4.04) وبانحراف معياري قدره (0.98) وذلك بالنسبة للمستثمر المؤسسي، أما بالنسبة للمستثمر الفرد فقد كانت الفقرة رقم (2) وهي أمانة المعلومات وإمكانية الثقة بها أو الاعتماد عليها قد حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو (4.34)

بانحراف معياري قدره (0.82) في حين الفقرة رقم (5) وهي قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب
قد حصلت على أقل متوسط حسابي وبانحراف معياري قدره (0.71).

إذ يتبين من الجدول اعلاه رقم (4-7) أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات السابقة
وذلك كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس وهي (3)، ويعزى السبب في تلك النتيجة إلى
أهمية الشفافية والوضوح في تطبيق طرق وأساليب الإفصاح المالي للمستثمرين بشقيهم سواء المستثمر
الفرد أم المستثمر المؤسسي.

- ما هو رأيك حول أهمية كل عامل من العوامل التالية في تأثيرها على جودة وكفاية المعلومات المالية
المفصح عنها من قبل الشركة مما له أثر على قرارك الاستثماري؟

جدول رقم (4-8)

*	العبارة	مستثمر مؤسسي		مستثمر فرد	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
1	أن يقوم بعملية مراجعة الحسابات مكتب وطني	3.9459	1.16915	4.4628	0.75115
2	أن يقوم بعملية مراجعة الحسابات مكتب دولي	4.1622	0.97961	3.8485	0.93824
3	كفاءة إدارة الشركة	4.5946	0.59493	4.6529	0.49379
4	حجم الشركة وتعدد نشاطاتها وخدماته	4.5405	0.60112	4.1901	0.74308
5	درجة التأهيل العلمي والمهني للعاملين في الشركة	4.6216	0.48829	4.5262	0.63616
6	توفر نظام فاعل للرقابة الداخلية في الشركة	4.5946	0.54694	4.5482	0.6261
7	ملكية الشركة (حصة الحكومة في الشركة حصة أعضاء مجلس الإدارة ، وجود شريك أجنبي	3.8378	1.0602	4.1074	0.82236

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (4- 8) أن الفقرة رقم (5) وهي درجة التأهيل العلمي والمهني للعاملين في الشركة قد حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو (4.62) وبانحراف معياري هو (0.48) والفقرة رقم (7) وهي ملكية الشركة (حصة الحكومة في الشركة حصة أعضاء مجلس الإدارة، وجود شريك أجنبي) قد حصلت على أقل متوسط حسابي وبانحراف معياري (1.06) وذلك بالنسبة للمستثمر المؤسسي، أما بالنسبة للمستثمر الفرد فقد كانت الفقرة رقم (3) وهي كفاءة إدارة الشركة قد حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو (4.65) وبانحراف معياري (0.49) أما الفقرة رقم (2) وهي أن يقوم بعملية مراجعة الحسابات مكتب دولي قد حصلت على أقل متوسط حسابي وهو (3.84) وبانحراف معياري (0.93).

نلاحظ من الجدول رقم (4-8) أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات السابقة كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس وهو (3) مثل درجة التأهيل العلمي والمهني للعاملين بالشركة وكفاءة إدارة الشركة وحصة مساهمة الحكومة في رأس مال الشركة.

- ما هو برأيك أهمية كل مصدر من مصادر المعلومات التالية في توضيح أداء الشركة لمهامها المنوطة بها في ما له أثر في قرارك الاستثماري فيها؟

جدول رقم (4-9)

*	العبرة	مستثمر مؤسسي		مستثمر فرد	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
1	التقارير المالية السنوية للشركات	4.8649	0.3442	4.6116	0.72109
2	التقارير المالية ربع السنوية للشركات	5	0	4.8292	0.37685
3	الصحف اليومية والمجلات المتخصصة	2.1892	0.45858	3.4435	1.46562
4	معلومات مباشرة من الشركة	5	0	4.8567	0.35081
5	الإشاعات في السوق	2.1892	0.45858	2.6253	1.11128
6	إعلانات ونشرات لجنة سوق الأوراق المالية.	5	0	4.9532	0.21157

نلاحظ من الجدول رقم (4- 9) أن الفقرة (2) وهي التقارير المالية ربع السنوية للشركات والفقرة رقم (4) وهي معلومات مباشرة من الشركة والفقرة رقم (6) وهي إعلانات ونشرات لجنة سوق الأوراق المالية قد حصلت على متوسط حسابي هو (5) وبانحراف معياري هو (0) ذلك بالنسبة للمستثمر المؤسسي، والفقرة رقم (3) وهي الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والفقرة رقم (5) الإشاعات في السوق قد حصلنا على أقل متوسط حسابي وبانحراف معياري (0.45) لكل منهما، أما بالنسبة للمستثمر الفرد فقد كانت الفقرة رقم (6)

وهي إعلانات ونشرات لجنة سوق الأوراق المالية. قد حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو (4.95) وبانحراف معياري (0.21) والفقرة رقم (5) وهي الإشاعات في السوق قد حصلت على أقل متوسط حسابي وهو (2.62) وبانحراف معياري (1.11).

نلاحظ من الجدول رقم (4-9) أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات (1) و (4) و (5) كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس وهي (3) أما الفقرتان (3،5) فقد كانت اتجاهات عينة الدراسة سلبية وذلك بالنسبة للمستثمر المؤسسي، مما يعني أن المستثمر المؤسسي يعتمد على التقارير المالية والمعلومات والبيانات الموثقة فقط والصادرة إما من لجنة سوق الأوراق المالية أو التقارير المالية المنشورة، أما بالنسبة للمستثمر الفرد فقد كانت اتجاهات العينة ايجابية بالنسبة للفقرات (1،2،3،4،6) إذ كانت أكبر من متوسط أداة القياس وهو (3)، أما الفقرة رقم (5) وهي الاشاعات في السوق فقد كانت اتجاهات عينة الدراسة سلبية مما يعني وعي المستثمر الفرد وذلك باعتماده التقارير المالية والمعلومات والبيانات الموثقة فقط والصادرة إما من لجنة سوق الأوراق المالية أو التقارير المالية المنشورة.

- ما هو برأيك أهمية كل من التقارير والقوائم المالية السنوية (أن وجدت) في قوائم الشركة المراد الاستثمار فيها

وللتعرف على الأهمية النسبية للبيانات والتقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنسبة للمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي تم اعداد قائمة تتكون من (7) بنود تمثل أهمية الافصاح عن تلك البنود كوحدة واحدة حيث تم تصنيف اجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تتدرج من غير مهم على الاطلاق الى مهم جداً.

جدول رقم(4-10)

*	العبارة	مستثمر مؤسسي		مستثمر فرد	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
1	تقرير مجلس الإدارة	4.7027	0.5163	4.4022	0.65494
2	تقرير المحاسب القانوني	4.6216	0.5415	4.4821	0.61436
3	قائمة المركز المالي	4.8108	0.39433	4.741	0.48644
4	قائمة الدخل	4.8108	0.45858	4.7603	0.5207
5	قائمة التغيرات في المركز المالي	4.4865	0.86394	3.9174	0.89739
6	قائمة التدفقات النقدية	4.5405	0.55367	3.8512	0.90726
7	الإيضاحات حول القوائم المالية	4.7297	0.5047	4.124	0.71569

نلاحظ من الجدول (4- 10) أن الفقرة رقم (3) وهي قائمة المركز المالي والفقرة رقم (4) وهي قائمة الدخل قد حصلتا على أعلى متوسط حسابي هو (4.81) وبانحراف معياري للفقرة رقم (3) قدره (0.39) أما الفقرة رقم (4) بانحراف معياري قدره (0.45) ، والفقرة رقم (5) وهي قائمة التغيرات في المركز المالي قد حصلت على أقل متوسط حسابي وبانحراف معياري (0.86)

ذلك بالنسبة للمستثمر المؤسسي، أما بالنسبة للمستثمر الفرد فقد كانت الفقرة رقم (4) وهي قائمة الدخل. قد حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو (4.76) وبانحراف معياري (0.52) والفقرة رقم (6) وهي قائمة التدفقات النقدية قد حصلت على أقل متوسط حسابي وهو (3.85) وبانحراف معياري (0.90). إذ يبين الجدول رقم (4-10) أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات السابقة كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس وهي (3)، مما يعني أهمية التقارير والقوائم المالية السنوية والايضاحات حول تلك القوائم المالية سواء للمستثمر الفرد أم للمستثمر المؤسسي- مما يعكس الوعي الاستثماري لدى مجتمع الدراسة.

- الرجاء تحديد مدى موافقتك أو عدم موافقتك مع العبارات التالية

جدول رقم (4-11)

*	العبارة	مستثمر مؤسسي		مستثمر فرد	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
1	يجب أن تفصح الشركة عن كيفية تحديد توزيعات الأرباح وحصص السهم من الأرباح ومكوناتها الأساسية.	4.2703	0.6884	4.6364	0.66482
2	يجب أن تفصح الشركة عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغييرات التي تطرأ عليها .	4.4865	0.64624	4.2314	0.77702
3	يجب أن تفصح الشركة بالتفصيل عن مصادر واستخدامات الأموال التي تلقتها.	4.2162	1.02396	4.5868	0.81087

نلاحظ من الجدول (4- 11) أن الفقرة رقم (2) وهي يجب أن تفصح الشركة عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها . قد حصلت على أعلى متوسط حسابي هو (4.48) وبانحراف معياري قدره (0.64) ، في حين أن الفقرة رقم (3) وهي يجب أن تفصح الشركة بالتفصيل عن مصادر واستخدامات الأموال التي تلقتها. قد حصلت على أقل متوسط حسابي وقدره (4.21) وبانحراف معياري (0.102) ذلك بالنسبة للمستثمر المؤسسي، أما بالنسبة للمستثمر الفرد فقد كانت الفقرة رقم (1) وهي يجب أن تفصح الشركة عن كيف تم تحديد توزيعات الأرباح وحصص السهم من الأرباح ومكوناتها الأساسية. قد حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو (4.63) وبانحراف معياري (0.66) والفقرة رقم (2) وهي يجب أن تفصح الشركة عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية

والتغيرات التي تطرأ عليها قد حصلت على أقل متوسط حسابي وهو (4.23) وبانحراف معياري (0.77). يتبين من الجدول أعلاه (4-11) أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات السابقة كون متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس وهي (3) ، مما يظهر اهتمام ورغبة المستثمرين سواء المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي بتوفير المزيد من الإفصاحات والإيضاحات في البيانات المالية وخاصة في تلك المعلومات التي لا تظهر في صلب البيانات والتقارير المالية.

- هل تملك فروع الشركات في دولة الكويت قوائم مالية منفصلة عن الشركة الأم التابعة لها؟

جدول رقم (4-12)

مستثمر فرد		مستثمر مؤسسي	
انحراف معياري	وسط حسايي	انحراف معياري	وسط حسايي
0.8180	2.388	0.9481	2.243

يشير الجدول أعلاه (4-12) إلى اتجاهات عينة الدراسة سلبية حيث إن المتوسط الحسايي أقل من أداة القياس وهي (3) وذلك لكل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد. مما يدل على وعي المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية سواء المستثمر المؤسسي أم المستثمر الفرد. حيث إن نتائج أعمال الشركات التابعة تظهر ويفصح عنها في القوائم المالية للشركة الأم.

- هل تقوم باستشارة خبير أو محلل مالي قبل اتخاذ قرارك الاستثماري؟

جدول رقم (4-13)

مستثمر فرد		مستثمر مؤسسي	
انحراف معياري	وسط حسايي	انحراف معياري	وسط حسايي
1.0698	2.798	1.2151	3.945

يشير الجدول رقم (4-13) أعلاه إلى اتجاهات ايجابية لعينة الدراسة بالنسبة للمستثمر المؤسسي حيث إن متوسط الحسايي (3.94) وهو أكبر من أداة القياس وهي (3) وبانحراف معياري قدره (1.21). أما بالنسبة للمستثمر الفرد فإن اتجاهات عينة الدراسة سلبية حيث إن المتوسط الحسايي (2.79) وهو أقل من أداة القياس وهي (3). ويرى الباحث أن ذلك يعود الى الامكانيات المالية والفنية وكذلك الوعي بأهمية الأخذ برأي المستشارين أو المحللين الماليين وذلك بالنسبة للمستثمر المؤسسي، أما بالنسبة للمستثمر الفرد فقد تكون الامكانيات الفنية أو التكلفة المالية عائق لأخذ الاستشارة قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- الرجاء تحديد مدى موافقتك أو عدم موافقتك مع العبارات التالية

جدول رقم (4-14)

فرد	مؤسسة		العبارة	*	
	انحراف معياري	وسط حسابي			انحراف معياري
0.87597	4.2837	1.25232	3.5135	1	صعوبة المقارنة بين نتائج تحليل القوائم المالية السنوية للشركات المختلفة.
0.60719	4.2948	0.99163	3.9459	2	اختلاف وتنوع تفسيرات المحللين لهذه القوائم المالية.
0.76754	4.1873	1.14806	3.6757	3	صعوبة اتخاذ القرارات
0.97665	3.6777	1.29591	3.2703	4	انخفاض ثقة المستثمرين بنتائج تحليل القوائم المالية.
0.93778	3.5813	1.30445	3.3243	5	فقدان الثقة في رأي المحللين الماليين
0.74564	3.8127	1.20777	3.5135	6	زيادة تكلفة الاستثمار.
0.84857	4.0606	1.16534	3.8919	7	الصعوبة التي يواجهها المستثمر من خلال التعامل مع نسب كثيرة.
0.74158	4.3994	1.10198	3.8649	8	تكلفة تدريب المستثمر ليصبح قادرا على التعامل مع النسب المالية.

نلاحظ من الجدول رقم (4- 14) أعلاه أن الفقرة رقم (2) وهي اختلاف وتنوع تفسيرات المحللين لهذه القوائم المالية. قد حصلت على أعلى متوسط حسابي هو (3.94) وبانحراف معياري قدره (0.99)، والفقرة رقم (4) وهي انخفاض ثقة المستثمرين بنتائج تحليل القوائم المالية. قد حصلت على أقل متوسط حسابي وهو (3.27) وبانحراف معياري قدره (1.29)

ذلك بالنسبة للمستثمر المؤسسي، مما يدل على اهتمام المستثمر المؤسسي- بناتج تحليل النسب المالية واعتماده على المحللين الماليين في اتخاذ القرارات الاستثمارية، أما بالنسبة للمستثمر الفرد فقد كانت الفقرة رقم (8) وهي تكلفة تدريب المستثمر ليصبح قادرا على التعامل مع النسب المالية.. قد حصلت على أعلى متوسط حسابي وهو (4.39) وبانحراف معياري قدره (0.74) والفقرة رقم (5) وهي فقدان الثقة في رأي المحللين الماليين قد حصلت على أقل متوسط حسابي وهو (3.58) وبانحراف معياري (0.93). صعوبة قراءة ناتج تحليل النسب المالية بالنسبة للمستثمر الفرد لذا فإنه يرى أهمية التدريب ليصبح قادر على التعامل مع النسب المالية ولكن التكلفة المالية العالية تحول دون ذلك.

اختبار الفرضيات:

لقد تم استخدام قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات وهي: تقبل الفرضية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 ونرفض الفرضية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. و القيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05

الفرضية (1):

أ- Ho: لا يوجد أثر للإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test لاختبار هذه الفرضية حيث تم التوصل للنتائج التالية:

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
4.2326	رفض	000	1.96	36.368

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 36.368) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد أثر للإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية. ويعزى ذلك إلى أهمية الإفصاح في البيانات المالية، وإدراك الشركات المدرجة على القرارات الاستثمارية في سوق الكويت للقرارات المالية لأهمية الإفصاح في إتخاذ القرارات المختلفة، وكسب ثقة المستثمرين.

ب- Ho: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات نحو أهمية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية .

لقد تم استخدام اختبار t- test for independent sample لاختبار هذه الفرضية حيث تم التوصل للنتائج التالية:

نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
قبول	0.695	1.96-	0.393-

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 0.393) أقل من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) ونرفض الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات فتتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات نحو أهمية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، قد يعزى ذلك إلى إدراك كل من المؤسسات والأفراد للأثر الإفصاح في البيانات المالية في الشركات في إتخاذ القرارات الاجتماعية، وأهمية قراءة وتحليل البيانات والتقارير وحجم كل من الشركة ومديونيتها وربحياتها والسياسات المالية المحاسبية.

الفرضية (2):

أ- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح في تقييم الأهمية النسبية لمكونات وبنود التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية.

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
4.3841	رفض	صفر	1.96	48.49

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 48.49) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_a)، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح في تقييم الأهمية النسبية لمكونات وبنود التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية، وقد يعزى ذلك لاختلاف الأنشطة المالية التي تقدمها الشركات.

ب- H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين إتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات في تقييم الأهمية النسبية لمكونات التقارير المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية.

لقد تم استخدام اختبار t-test for independent sample لاختبار هذه الفرضية حيث تم التوصل للنتائج التالية:

الوسط الحسابي للأفراد	الوسط الحسابي للمؤسسات	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
4.325	4.671	رفض	0.000	1.96	5.253

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 5.253) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات في تقييم الأهمية النسبية لمكونات التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتميل لصالح عينة المؤسسات، وذلك للإدراك هذه الشركات للعلاقة العكسية بين الإفصاح في القوائم المالية وتعرض هذه الشركات للأزمات المالية، بالإضافة إلى إدراكها للأثر الإفصاح في البيانات المالية على القرار الاستثمارية بالنسبة للمستثمر.

الفرضية (3):

أ- Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح في استخدام نتائج تحليل النسب المالية في إتخاذ

القرارات الاستثمارية

المتوسط العام	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
3.8043	رفض	صفر	1.96	20.616

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 20.616) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح في استخدام نتائج تحليل النسب المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية، ويعود ذلك إلى التباين في إدراك أهمية الإفصاح في البيانات المالية بالنسبة للشركات المدرجة على القرارات الاستثمارية في سوق الكويت للأوراق المالية.

ب- Ho: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من مؤسسات في استخدام نتائج تحليل النسب المالية في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

لقد تم استخدام اختبار t-test for independent sample لاختبار هذه الفرضية حيث تم التوصل للنتائج التالية:

الوسط الحسابي للأفراد	الوسط الحسابي للمؤسسات	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
3.7204	4.2162	رفض	0.000	1.96	4.89

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 4.89) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من مؤسسات في استخدام نتائج تحليل النسب المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقيل لصالح عينة المؤسسات.

الفرضية (4):

Ho: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات بالاعتماد على استشارة الخبراء والمحللين الماليين قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية .

لقد تم استخدام اختبار t-test for independent sample لاختبار هذه الفرضية حيث تم التوصل للنتائج التالية:

الوسط الحسابي للأفراد	الوسط الحسابي للمؤسسات	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
2.7989	3.9459	رفض	0.000	1.96	8.209

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 8.209) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار السابقة فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة الإحصائية بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات بالاعتماد على استشارة الخبراء والمحللين الماليين قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية وتميل لصالح عينة المؤسسات. وقد يعود ذلك إلى الفكر المؤسسي- الذي يركز على وجود خبراء ومحللين ماليين يتم استشارتهم قبل إتخاذ القرارات الاستثمارية.

ولأغراض الدراسة فقد تم اختبار الفروق في آراء الذكور و الإناث في عينة المستثمرين الأفراد ، حيث تم التوصل للنتائج التالية:

الوسط الحسابي للإناث	الوسط الحسابي للذكور	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة	الفرضية
4.184	4.2844	0.165	1.96	1.39	1
4.3865	4.2757	0.076	1.96-	1.78-	2
3.7546	3.6925	0.457	1.96-	0.745-	3
3.0368	2.6050	0.000	1.96-	3.807-	4

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق وذلك بالقيمة المطلقة أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية في حالة الفرضية الرابعة وهذا يعني توجد فروق ذات دلالة الإحصائية بين اتجاهات الذكور و الإناث في عينة المستثمرين الأفراد بالاعتماد على استشارة الخبراء والمحللين الماليين قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية وتميل لصالح عينة الإناث، وقد يعود إلى طبيعة المرأة المستثمرة والتي تحرص على توخي الحذر عند إتخاذ القرار الاستثماري لذلك تحرص على استشارة خبير أو محلل مالي.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

1-5 النتائج
2-5 التوصيات

1-5 النتائج :

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة المتعلقة بأهمية قراءة وتحليل البيانات والتقارير المالية المنشورة والأهمية النسبية لأثر الإفصاح في تلك التقارير في إتخاذ القرارات الاستثمارية بالنسبة للمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في سوق الكويت للأوراق المالية :

4- وجد أثر للإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية وأن المعلومات الواردة في البيانات والتقارير المالية كوحدة واحدة تراوحت بين الاتجاه حول أوافق بشدة وأوافق وأن هناك توافقاً نسبياً لآراء العينة حول أهمية البيانات والتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الكويت لاتخاذ القرارات الاستثمارية سواء للمستثمر الفرد أم المستثمر المؤسسي.

5- تعتبر جميع مكونات البيانات والتقارير المالية مهمة لدى كل من المستثمرين الأفراد والمستثمر المؤسسي مع اختلاف واضح في تقييم الأهمية النسبية بين كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي .

6- هناك اختلاف واضح بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من مؤسسات في استخدام نتائج تحليل النسب المالية في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية ويميل لصالح عينة المستثمر المؤسسي .

7- هناك اختلاف واضح بين اتجاهات فئتي المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات بالاعتماد على استشارة الخبراء والمحللين الماليين قبل إتخاذ القرارات الاستثمارية وتميل لصالح عينة المستثمر المؤسسي.

ولأغراض الدراسة فقد تم اختبار الفروق في آراء الذكور والإناث من عينة المستثمرين الأفراد وظهر اختلاف واضح بين اتجاهات الذكور والإناث في عينة المستثمرين الأفراد بالاعتماد على استشارة الخبراء والمحللين الماليين قبل إتخاذ القرارات الاستثمارية ويميل لصالح الإناث.

2-5 التوصيات:

على ضوء ما توصل إليه الباحث من استنتاجات فإنه يوصي بما يلي:

1. التشديد على التزام الشركات بالإفصاح وفقاً لمتطلبات لجنة سوق الأوراق المالية ومعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية وذلك بفرض عقوبات رادعة وملائمة على الشركات غير الملتزمة.
2. تطوير مراقبة الشركات في سوق الكويت للأوراق المالية وذلك بتعزيزها بالامكانات البشرية المتخصصة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
3. حث إدارة السوق بالاستمرار بنشر التوضيحات ونشرات تفصيلية ودولية لمتطلبات الإفصاح وما يستجد من إفصاحات جديدة وذلك من أجل تضييق فجوة التوقعات بين المستثمرين نحو المعلومات الواردة في البيانات والقوائم المالية المنشورة.
4. توسيع مبدأ العدالة في الإفصاح وسوف يؤيد هذا المبدأ توسيع نطاق المعلومات المحاسبية بدرجة أكثر بعداً من تلك المعلومات المحاسبية التقليدية وكأمثلة على هذه الإفصاحات المحاسبية الجديدة ما يلي:
 - محاسبة الموارد البشرية.
 - المحاسبة الاجتماعية والإبلاغ عن دور الشركة في المجتمع والبيئة التي تعمل بها.
 - الإفصاح عن المعلومات المتضمنة في الميزانيات التقديرية.
 - الإبلاغ بالنسبة للتدفقات المستقبلية الداخلة والخارجة، حيث إن مثل هذه الإفصاحات المتعلقة بالتدفقات النقدية يمكن أن تعطي إطاراً تحليلياً للربط بين الأداء المالي في الحاضر والمستقبل، كما أن التدفق النقدي المتوقع من وجهة نظر المستثمرين سوف يعكس مقدرة الشركة لتوزيعات الأرباح مستقبلاً وتسديد التزاماتها المتوقعة.
5. الإفصاح عن الأثر التراكمي للمتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الجوهرية.
6. الإفصاح بشكل مستقل عن آثار الأنشطة والأحداث الأساسية وغير الأساسية وتقدير الأصول والالتزامات الأساسية والفصل بين الأنشطة العادية وغير العادية وبيان أثر ذلك على صافي الدخل.
7. عقد الدورات والندوات المتخصصة والمتعلقة بتحسين جودة الإبلاغ المالي للشركات المساهمة وكيفية قراءة وتحليل البيانات وخصوصاً قائمة التدفقات النقدية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو جابر، محمد صالح، (1989)، "الاستثمار بالأوراق المالية ومدخل في التحليل الأساسي والفني للإستثمارات"، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، الاستثمار في الأوراق المالية.

- أبو المكارم، وصفي، (2002)، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

- أبو نصار، محمد والذنيبات، علي " أهمية تعليمات الافصاح الصادرة من هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتهما في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية" مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص (115-125).

- الأمين، محمد بدر الدين، (1997)، "الدور الفعال للمعلومات المحاسبية في سوق رأس المال"، بالتطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية، البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبين، المجلد الأول، العدد الأول.

- تركي، محمود، (1995)، "تحليل التقارير المالية"، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

- الجيوسي، محمود، فوزي غرابية، (1990)، "التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، ومدى ملائمتها لقرار الإستثمار المالي"، دراسات، المجلد السابع عشر (أ)، العدد الأول، ص 143-165.

- حماد، طارق، (2002)، "التقارير المالية، أسس الأعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية"، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية.

- حميدات، جمعة، فلاح (2004) "مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2004م.

- حناوي، محمد، (2000)، "تحليل وتقييم الأسهم والسندات"، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية.

- دهمش، نعيم، (2002)، "تجانس معايير المحاسبة مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة"، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

- دهمش، نعيم، "تفسير الأهمية النسبية (المادية) في التقرير (الأعلام) وتدقيق الحسابات " المحاسب القانوني العربي، عمان ، العدد 104 ، شباط 1998 ، ص 29-33.

- دهمش، نعيم، (1996)، " قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية"، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.

- دهمش، نعيم، (1995)، "القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً"، قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية"، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.

- دليل الشركات المساهمة العامة (سوق الكويت للأوراق المالية عام 2004م).

- الشامي، مصطفى، (1997)، "البعد الإعلامي المحاسبي (اتصال وإفصاح) لترشيد القرار الإستثماري وعم سوق المالي في مصر"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- الشواورة، فيصل، بعنوان "مدخل مقترح لتقويم الأسعار السوقية للأسهم العادية في بورصة الأوراق المالية، مع دراسة تطبيقية على بورصة عمان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس كلية التجارة، إدارة الأعمال، 2003م.
- الطحان، محمد أبو العلا، (1997)، "درجة أهمية المعلومات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسهم"، بالتطبيق على سوق الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة قطر، مجلد 3، عدد 7.
- طوقان، أمية، (1995م)، واقع الإفصاح في البورصات العربية: تجربة سوق عمان المالي، ندوة الإفصاح وتطوير أسواق المال العربية، بيروت، لبنان، آذار.
- عبد الله، خالد أمين (1995) "الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة المحاسب القانوني، العدد 92، تشرين الاول، ص (38-44)
- قانون التجارة الكويتي (15) عام 1960م.
- قصاص، خليل، بعنوان " أثر الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على قرارات المستثمر في بورصة عمان في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، 2003م.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، (2000م)، "معايير المحاسبة الدولية"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- مطر، محمد، (1988)، "الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الإستثمار وقرارات الإقراض"، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.

- مطر، محمد، (2003)، "الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني - الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- "مسودة، سناء"، بعنوان: "مدى اعتماد الشركات المالية (البنوك والمؤسسات المالية) على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية في اتخاذ قرارات الإستثمار وقرارات الإئتمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1992م.

- موسى، خالد، بعنوان: "تحليل العلاقة بين القرار الاستثماري والمعلومات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، 2001م .

- موقع المعهد العربي للتخطيط، "أساسيات في الإستثمار"، الكويت، <http://www.nic.gov.ye/>.

- الهبيل، جمال خالد، بعنوان "مدى ملاءمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرار المستثمر في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، 2003م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- الكتب:

- Belkaoui, Ahmed Riahi, "**Accounting Theory**", 4th Edition , Thomson Learning , 2002.
- Epstein, Barry. J and Abbas , Ali Mirza, " **IAS Interpretation and Application** " , John Wiley & Sons , Inc, 2003.
- Hendriksen, Eldon S, and Michael F. van Breda, "**Accounting Theory**", 5th Edition, Irwin, McGraw-Hill, 1992.
- IASB, "**International Financial Reporting Standards**", IASCF, London, UK, 2003.
- Kieso, Donald E, Gerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield,(2004) "**Intermediate Accounting**", 11th Edition, John Wiley & Sons, Inc,
- Schroeder, Richard G, Myrtle W. Clark, and M. Cathey, "**Accounting Theory and Analysis**", 7th Edition, John Wiley & Sosns, Inc, 2001.

- Bushee, B.J and Christopher Noe, "**Corporate Disclosure Practices, Institutional Investor and Stock Return Volatility**", Journal of Accounting Research, Vol. 38, 2000.

- Dahmash, Naim, " **External Financial Reporting in the Arab Countries and It's Role in the Investment Decision – Making Process** " , University of Illinois, 1988.

- Garrod, N, Giner, B. and Larran. M. (2000) "**The Value Relevance of Earnings. Cash Flow and Accruals: The Impact of Desegregation and Contingencies, Department Of Accounting and Finance**", University of Glasgow, ISBN 085261 6384.

<http://www.capa.com.my/article.cfm?id=32>.

-Hendrikson, Eldon. " **Disclosure Insights into Requirements in U.S.A. and UK**", The International Journal of Accounting , Vol.4, 1969,p.p.(21-32).

-Moore, Micheal L. nad Stephen L. Buzby, "**The Quality of Corporate Finacial Disclosure: A comment**", The Accounting Review, July, 1972, PP. (851-854).

- **OECD Principles of Corporate Governance**", Draft Text, January 2004, OECD Site: www.oecd.org.
- Ray Burn, J. (1986), "**The Association of Operating Cash Flow and Accruals With Security Return**", Journal of Accounting Research. Vol, (24) Supplement, PP. 112-137.
- Seha M. Tinic, "**perspective on the stock market's fixation on accounting numbers, the accounting review**", October, vol.65, no.4, 1990 pp:781-795.
- Sekaran, Uma, (2000), "**Research Methods for Business: Skill Building Approach**". 3ed Edition, John Wiley, N.A.
- Singhvi, Surendar S. and Harasha B. Desai, "**An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure**", The Accounting Review, January, 1971, PP. (129-138).
- Sowlash, Segdam, 1989, "**Investors Dimensions in the Arab Financial Markets of Jordan, Kuwait and Egypt, Financial Accounting Conference**", Yarmok University, Irbid, Jordan, December.

- Suwaidan, Michiel and Ritab El – Khouri, "**An Empirical Examination of the Relationship Between Increased Disclosure in Jordanian Industrial Corporate Annual Reports and Risk**", Dirasat, The Deanship of Academic Research, University of Jordan, Vol. 27, No. 2, July 2000, PP. (467-676).

- The CAPA Executive Committee, "**The Role Of Accounting Disclosure In The East Asian Financial Crisis: An Evaluation of The Lessons Learned**", The Confederation of Asian and Pacific Accountants (CAPA) Internet Site.

الملاحق

الملحق (1)

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم / أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الاستبيان المرفق هو جزء من مشروع بحث أقوم بتنفيذه في الوقت الحالي وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة "عمان العربية" بالمملكة الأردنية الهاشمية تحت إشراف الأستاذ دكتور/ نعيم دهمش.

ويهدف البحث إلى دراسة أثر الإفصاح في البيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة على القرارات الاستثمارية في سوق الكويت للأوراق المالية.

وقد تم اختياركم ضمن المجموعة التي سوف تجيب على هذا الاستبيان إيماناً بأهمية رأيكم حول موضوع دراستي، وسأكون شاكراً لكم إذا تفضلتم بالإجابة على جميع الأسئلة المتضمنة في الاستبيان، وكتابة أي تعليقات واقتراحات تعتقد أنها ذات صلة بالموضوع بالمكان المخصص له في نهاية الاستبيان.

وبسبب ضيق الوقت المتاح لإكمال هذا الجزء من البحث في الكويت فإنني أرجو أن تتكرم بملء الاستبيان بأسرع وقت ممكن، كما أؤكد لك أن جميع المعلومات التي تقدم لي سيتم التعامل معها بسرية تامة وسيتم فقط استخدام ملخص البيانات في أي مطبوعة تتضمن نتائج البحث.

إذا كان لديك أية استفسارات بخصوص الاستبيان أو موضوع البحث، الرجاء الإتصال بي على عنواني

الموضح أدناه.

وأخيراً، أرجو أن تتقبل خالص شكري وتقديري لمساعدتكم وتعاونكم.

الجزء الأول:

أهمية البيانات والتقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الكويت.

1. ما مدى موافقتك أو عدم موافقتك حول الأهداف التالية للتقارير المالية السنوية المنشورة للشركات

المدرجة في بورصة دول الكويت؟

م	الأهداف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق
1	مقارنة السنة الفعلية مع ما كان مقدراً من قبل الإدارة سابقاً.	<input type="radio"/>				
2	إعطاء معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركات والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد.	<input type="radio"/>				
3	إعطاء معلومات عن العملاء الرئيسيين للشركة.	<input type="radio"/>				
4	إعطاء معلومات وتحليلات مالية تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.	<input type="radio"/>				
5	إعطاء معلومات عن كيف كان سعر السهم للشركة مقارنة مع السوق بصيغة تساعد على إجراء المقارنة بين أداء الشركة مع الشركات المماثلة في نفس النشاط.	<input type="radio"/>				
6	إعطاء معلومات تساعد على تقييم أداء الإدارة للأصول وتنميتها بالمستوى الملائم.	<input type="radio"/>				
7	أهداف أخرى (الرجاء ذكرها)..	<input type="radio"/>				

2. ما مدى موافقتك حول ما إذا كانت المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تحتوي على الخصائص التالية؟

م	خصائص المعلومات المالية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق
1	الملاءمة.	<input type="radio"/>				
2	أمانة المعلومات وإمكانية الثقة بها أو الاعتماد عليها.	<input type="radio"/>				
3	قابلية المعلومات للمقارنة مع الشركات المماثلة.	<input type="radio"/>				
4	الثبات في تطبيق طرق وأساليب القياس والعرض والافصاح.	<input type="radio"/>				
5	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب.	<input type="radio"/>				

3. ما هو رأيك حول أهمية كل عامل من العوامل التالية في تأثيرها على جودة وكفاءة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل الشركة مما له أثر على قرارك الاستثماري؟

م	الأهداف	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم على الإطلاق
1	أن يقوم بعملية مراجعة الحسابات مكتب وطني.	<input type="radio"/>				
2	أن يقوم بعملية مراجعة الحسابات مكتب دولي.	<input type="radio"/>				

<input type="radio"/>	كفاءة إدارة الشركة.	3				
<input type="radio"/>	حجم الشركة وتعدد نشاطاتها وخدماتها.	4				
<input type="radio"/>	درجة التأهيل العلمي والمهني للعاملين في الشركة	5				
<input type="radio"/>	توفر نظام فعال للرقابة الداخلية في الشركة	6				
<input type="radio"/>	ملكية نظام فعال للرقابة الداخلية في الشركة	7				

4. ما هو برأيك أهمية كل مصدر من مصادر المعلومات التالية في توضيح أداء الشركة وأثره في قرارك الاستثماري فيها؟

م	مصادر المعلومات	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم على الإطلاق
1	التقارير المالية السنوية للشركات.	<input type="radio"/>				
2	التقارير المالية ربع السنوية للشركات.	<input type="radio"/>				
3	الصحف اليومية والمجلات المتخصصة.	<input type="radio"/>				
4	معلومات مباشرة من الشركة.	<input type="radio"/>				
5	الإشاعات في السوق.	<input type="radio"/>				
6	إعلانات ونشرات لجنة سوق الأوراق المالية.	<input type="radio"/>				
7	مصادر أخرى (الرجاء التحديد).	<input type="radio"/>				

5. ما هو برأيك أهمية كل من التقارير والقوائم المالية السنوية في قوائم الشركة المراد الاستثمار فيها؟

م	القسم	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم على الإطلاق
1	تقرير مجلس الإدارة.	<input type="radio"/>				
2	تقرير المدقق الخارجي	<input type="radio"/>				
3	قائمة المركز المالي.	<input type="radio"/>				
4	قائمة الدخل.	<input type="radio"/>				
5	قائمة التغيرات في المركز المالي.	<input type="radio"/>				
6	قائمة التدفقات النقدية.	<input type="radio"/>				
7	الايضاحات حول القوائم المالية.	<input type="radio"/>				
8	تقارير تقترح إضافتها(الرجاء ذكرها)	<input type="radio"/>				

6. هل تملك الشركات التابعة في دولة الكويت قوائم مالية منفصلة عن الشركات تالأم التابعة لها؟

نعم	لا	لا أدري
-----	----	---------

7 الرجاء تحديد مدى موافقتك أو عدم موافقتك من العبارات التالية:

م	العبارة	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم على الإطلاق
1	يجب أن تفصح الشركة عن كيف تم تحديد توزيعات الأرباح وحصصة السهم من الأرباح ومكوناتها الأساسية.	<input type="radio"/>				
2	يجب أن تفصح الشركة عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.	<input type="radio"/>				
3	يجب أن تفصح الشركة بالتفصيل عن مصادر واستخدامات الأموال التي تلقفتها.	<input type="radio"/>				

الجزء الثاني

أهمية وحاجة المستثمرين في سوق الكويت لأوراق المالية لدراسة وتحليل البيانات المالية.

8. هل تقوم باستشارة خبير أو محلل مالي قبل إتخاذ قرارك الاستثماري؟

دائماً	<input type="radio"/>	غالباً	<input type="radio"/>	أحياناً	<input type="radio"/>	نادراً	<input type="radio"/>	أبداً	<input type="radio"/>
--------	-----------------------	--------	-----------------------	---------	-----------------------	--------	-----------------------	-------	-----------------------

9.رجاء تحديد مدى موافقتك أو عدم موافقتك من العبارات التالية:

م	العبارة	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم على الإطلاق
1	صعوبة المقارنة بين نتائج تحليل القوائم المالية السنوية للشركات المختلفة.	<input type="radio"/>				
2	اختلاف وتنوع تفسيرات المحلّلين لهذه القوائم المالية.	<input type="radio"/>				
3	صعوبة اتخاذ القرارات.	<input type="radio"/>				
4	انخفاض ثقة المستثمرين بنتائج تحليل القوائم المالية.	<input type="radio"/>				
5	فقدان الثقة في رأي المحللين الماليين.	<input type="radio"/>				
6	زيادة تكلفة الاستثمار.	<input type="radio"/>				
7	الصعوبة التي يواجهها المستثمر من خلال التعامل مع نسب كثيرة.	<input type="radio"/>				
8	تكلفة تدريب المستثمر ليصبح قادراً على التعامل مع النسب المالية.	<input type="radio"/>				
9	صعوبات أخرى (الرجاء ذكرها)	<input type="radio"/>				

الجزء الثالث

معلومات عامة

9. الرجاء تحديد ما يلي:

الجنس		صفة المستثمر	
أنثى	ذكر	مستثمر مؤسسي	مستثمر فرد
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>		<input type="radio"/>

10. ما هي أعلى شهادة حصلت عليها؟

أقل من الدبلوم	الدبلوم	البكالوريوس	الماجستير	الدكتوراه
<input type="radio"/>		<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

11. كم عدد سنوات الخبرة لديك في الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية؟

أقل من 5 سنوات	من 5 أقل من 10 سنوات	من 10 أقل من 15 سنوات	من 15 أقل من 20 سنوات	أكثر من 20 سنة
<input type="radio"/>				

12. ما هو تخصصك العلمي؟

محاسب	تمويل	إدارة	اقتصاد	أخرى
<input type="radio"/>				

13. ما هو متوسط القرارات الاستثمارية التي تتخذها خلال الشهر؟

أقل من 25 قرار	من 25 أقل من 50 قرارا	من 50 أقل من 75 قرار	من 75 أقل من 100 قرار	100 قرار فأكثر
<input type="radio"/>				